# المعلم

## في معرفة علوم الحديث

## وتطبيقاته العلمية والعملية

### « تصحيح الأحاديث وتضعيفها »

مع أمثلة عملية وتدريبات علمية

تعين الطالب على فهم هذا العلم

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

الناشر

دار الضياء

طنطا: ٠٤٠٧١٤٧٠٣٣٠

**الطبعة الأولى**
**١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م**

| رقم الإيداع بدار الكتب المصرية | ١٨٨٩ / ٢٠٠٥ |
|---|---|

جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لدار الضياء للنشر والتوزيع - مصر ، عضو اتحاد الناشرين المصري رقم (٣٧٨) لصاحبها : عمرو عبد المنعم سليم ، ولا يجوز لأي جهة من الجهات نشر أو توزيع أو الاقتباس أو تخزين هذا المؤلف على اسطوانات مدمجة أو أي طريقة من طرق التخزين أو تصويره إلا بإذن خطي موثق من الناشر ، وإلا يُعرض نفسه للمساءلة القانونية.

للاتصال بالدار : تليفاكس : 002040- 3290288

بريديًا : جمهورية مصر العربية - طنطا

دار الضياء للنشر والتوزيع

آخر شارع بطرس مع شارع محمد فريد - برج محمد فريد

البريد الإليكتروني : 3amro@mooga.com **e-mail :**

موقعنا على الإنترنت : diatanta.com **our site :**

## بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله ، وصحبه ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

**أما بعد** :

فهذا هو الجزء الثاني من سلسلة « **المعلم في معرفة علوم الحديث** » يتضمن معرفة طرق جمع الروايات والأسانيد ، ودراستها من حيث الصحة والضعف ، وكيفية نقد الأسانيد والمتون بطريقة مبسطة مختصرة ، تأخذ بيد الطالب الفَهِم إلى معرفة ممارسة هذا العلم الشريف عمليًا ، بعد أن استوفينا الكلام على أهم قواعده ومصطلحاته نظريًا في الجزء الأول من هذه السلسلة.

فأسأل الله العظيم أن يجعل في هذا الجزء النفع العميم لإخواني من طلاب العلم ، وأن ينفعني به الله تعالى في الدنيا والآخرة ، وأن أجده في ميزان أعمالي يوم القيامة ، إنه سبحانه ولي ذلك ، والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين.

**وكتب : أبو عبد الرحمن**
**عمرو عبد المنعم سليم**

**الدرس الأول:**

## خطوات البحث والنقد

البحث في صحة الأحاديث وضعفها ، والتعرف على أسباب الضعف فيها إن كانت ضعيفة ، أو اكتشاف ما قد يقع فيها من علل ، أو إثبات صحتها إن كانت صحيحة يمر بأربع خطوات رئيسية :

**الأولى** : تخريج الحديث ، وجمع الطرق والروايات للحديث .

**الثانية** : دراسة شرط اتصال السند وتحققه من عدمه.

**الثالثة** : دراسة أحوال رواة السند من حيث التوثيق والتجريح.

**الرابعة** : التحقق من انتفاء الشذوذ والعلة في السند.

وسوف نتكلم على كل خطوة من هذه الخطوات بشيء من التفصيل مع إيراد الكثير من الأمثلة العملية التي تُبيِّن مهمات كل خطوة.

وسوف نتخذ في هذا الكتاب لأجل ذلك مثالاً رئيسًا نقوم بتطبيق تلك الخطوات المذكورة عليه ، مع ضرب بعض الأمثلة الفرعية التي تُبيِّن بعض المصطلحات أو القواعد أو الطرق التي سوف يأتي إيرادها في كل خطوة من الخطوات المذكورة أعلاه.

## المثال الرئيس

رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال :

« ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، والرجعة » .

## الخطوة الأولى : جمع الطرق

أول ما يبدأ به طالب العلم والباحث هو : جمع طرق الحديث ورواياته ، سواءً المتابعات القاصرة ، أو المتابعات التامة ، أو الشواهد.

وقد تعرفنا في الجزء الأول من هذه السلسلة على معنى :

« **المتابعة القاصرة** ».

و « **المتابعة التامة** » .

و « **الشاهد** » .

ويلجأ الباحث إلى جمع طرق الحديث ؛ لأجل أمرين رئيسيين :

**الأول : الوقوف على ما في السند من علة أو شذوذ.**

فقد يرد الحديث بسند ظاهره الصحة ، أي أن ظاهر السند قد تحققت فيه شروط الصحة ، ولا يمكن اكتشاف علة الحديث أو ما قد يقع فيه من شذوذ أو نكارة إلا بجمع طرقه ورواياته ، وكذلك لا يمكن أن نكتشف بعض أنواع الانقطاع إلا بذلك ، كما قد يقع من المنسوبين إلى التدليس ، فإن رواياتهم قد تكون ظاهرها الاتصال ، ولا يُعلم تدليسهم فيها إلا بجمع طرق الحديث.

**ويمكن أن نوضِّح ذلك بمثال بسيط :**

**مثال :**

روى أبو خالد الأحمر ، عن الضحاك بن عثمان ، عن مخرمة بن

سليمان ، عن كريب ، عن ابن عباس - رضي الله عنه - مرفوعًا :

**« لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر »**.

**وهذا السند ظاهره الحسن** لبعض الكلام في أبي خالد الأحمر.

فلو اكتفى الباحث بالنظر في هذا الطريق دون جمع باقي طرق الحديث لسار إلى تحسينه ولاشك.

**ولكن بجمع طرق الحديث نجد :**

أن وكيع بن الجراح ، قد روى هذا الحديث عن الضحاك بن عثمان بسنده السابق ، إلا أنه أوقفه من قول ابن عباس .

ووكيع بن الجراح أثبت من أبي خالد الأحمر ، فدلَّ ذلك على أن رواية أبي خالد الأحمر شاذة أو منكرة.

قال الحافظ ابن حجر [1]:

**« هو أصح عندهم من المرفوع »**.

وقد يُروى الحديث بسند ظاهره الاتصال ، ولكن بجمع الطرق يجد الباحث أن شطرًا من هذا الحديث هو المروي على الاتصال ، وأما الشطر الآخر منه فهو مما دلَّسه الراوي ، أو وُهم عليه فيه ، ويكون المحفوظ روايته مرسلاً غير متصل.

○ **مثال :**

روى عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة ، عن عائشة - رضي الله عنها - :

---

(١) « التلخيص الحبير » (٣/ ٢٠٦).

عن النبي ﷺ ، قال :

« **يُعقُّ عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة** » .

وقال : وعقَّ رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين شاتين يوم السابع ، وأمر أن يُماط عن رأسه الأذى ، وقال :

« **اذبحوا على اسمه ، وقولوا : بسم الله ، والله أكبر ، اللهم لك وعليك ، هذه عقيقة فلان** » .

قالت عائشة : **وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونه على رأس الصبي ، فأمر رسول الله ﷺ أن يُجعل مكان الدم خلوقًا** .

قلت : وهذا ظاهره الصحة والاتصال ، ولكن بجمع طرق الحديث ، نجد أن الشطر الثاني من الحديث : وعق رسول الله عن الحسن إلى قوله :

« **هذه عقيقة فلان** » ، مما دلَّسه ابن جريج .

فقد رواه عبد الرزاق الصنعاني عنه ، قال : حُدِّثت حديثًا رُفع إلى عائشة أنها قالت : **عقَّ رسول الله ﷺ عن حسن** . . . . الحديث .

فهذه إحدى فوائد جمع طرق الحديث وتتبع رواياته .

**الثاني : إثبات صحة الحديث ، والوقوف على ضبط الراوي** .

إذا كان راويه من الضعفاء أو خفيفي الضبط ، فيرد سند آخر - متابعة قاصرة أو تامة - يؤيد رواية الضعيف ، فيدل على أنه قد ضبط روايته ، ولم يهم فيها .

ونضرب على ذلك مثالاً يُبينه :

○ **مثال :**

روى المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ :

**« كفر تبرؤ من نسب وإن دقَّ ، أو ادعاء نسب لا يُعرف »**.

قلت : هذا سند ظاهره الضعف ، فإن سلسلة عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وإن كان الراجح فيها أنها على شرط الحسن ، إلا أن الراوي عن عمرو : المثنى بن صباح ضعيف الحديث.

ولكن بجمع طرق هذا الحديث نجد أن المثنى بن الصباح لم ينفرد برواية هذا الحديث ، وإنما وافقه عليه يحيى بن سعيد ، عن عمرو به.

فدلَّ ذلك على أن المثنى بن الصباح قد ضبط رواية هذا الحديث ، لأنه قد وافق الثقات فيه ، فحديثه هذا حسن إن شاء الله تعالى.

○ **طرق جمع طرق الحديث وأسانيده :**

ويمكن جمع طرق الحديث ، والوقوف على ما شرد منها في بعض المصنفات والأجزاء الحديثية باستخدام طرق تخريج الأحاديث ، وهي :

(١) التخريج عن طريق معرفة اسم الصحابي أو الراوي الأعلى للحديث.

(٢) التخريج عن طريق معرفة لفظة من ألفاظ الحديث.

(٣) التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث وبابه.

(٤) التخريج عن طريق أحد رواة الحديث المتكلَّم فيهم جرحًا وتعديلاً.

(٥) التخريج عن طريق نوع الحديث.

(٦) التخريج عن طريق طرف الحديث .

وجميع مهمات هذا الباب والكتب التي يرجع إليها الباحث لاستخراج الحديث والوقوف على طرقه قد استوفينا الكلام عليها في كتابنا: « **تيسير تخريج الأحاديث** » بما يُغني عن الإعادة هنا .

وإنما نكتفي هنا بالتدريب العملي على ممارسة هذه الطرق .

○ **التدريب العملي** :

وبالعودة إلى المثال الرئيس الذي أوردناه في أول الكتاب ، نجد أن أفضل الطرق لتخريج هذا الحديث ، وجمع طرقه وأسانيده هي :

الطريقة الثانية ، أو الطريقة الثالثة ، أو الطريقة السادسة.

فإننا يمكن أن نقف على بعض أسانيد وطرق هذا الحديث ابتداءً بالطرق الثلاثة المذكورة .

وأما الطريقة الأولى فيصعب استخدامها في هذه المرحلة ، لأن راوي الحديث لم يذكر لنا ، فهو غير معلوم لدينا.

وكذلك لا نعرف أيًا من رجال طرق هذا الحديث المتكلَّم فيهم بالجرح والقدح حتى نستخدم الطريقة الرابعة.

وكذلك لا يمكن استخدام الطريقة الخامسة لعدم معرفتنا بنوع الحديث **ونقصد بنوعه** : أن تكون فيه صفة مميزة له ، كالتواتر ، أو الإرسال ، أو نحوها من الصفات المميزة.

وليعلم الباحث أن بعض الطرق التي قد نقصيها ابتداءً عند جمع طرق الحديث قد نحتاج إلى استخدامها فيما بعد إذا تمكنَّا من الوقوف مثلاً

على اسم الصحـابي راوي ، أو أحد رواة السند المتكلم فيـهم بالجرح ، أو إذا وقفنا على صفة مميزة للحديث.

**وبالرجوع إلى المثال الرئيس :**

فإننا نبدأ باستخـدام طريقة البحث عن طريق لفظ من ألفاظ الحديث وهي **الطريقة الثانية** ، ولتكن اللفظة الأكثر غرابة وأقل شيوعًا ، مثل : **« هزل »** ، أو **« الرجعة »**.

وأفضل المصنفات التي نستخدمها في هذه الطريقة : **« المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف »**.

فنبدأ بـإرجاع الكلمة إلـى أصلها : **(هزل)** ، ونراجع هذه المادة في **«المعجم المفهرس»**.

وبالرجـوع إلى هذه المادة نجد أنه قـد ذكر تحتـها عـدة اختـيارات ، كالتالي :

**هَزْلٌ**

| | |
|---|---|
| إن الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل | حم ١، ٤١٠ |
| ثلاث جدهن جد وهزلهن جد | د طلاق ٩، ت طلاق ٩ ،جه طلاق ١٣ |
| فإن الكذب لا يصلح بالجد ولا بالهزل | جه مقدمة ٧ |
| قول فصل وليس بالهزل | حم ١ ، ٩١ |
| باب في الطلاق على الهزل | د طلاق ٩ |
| باب... في الجد والهزل في الطلاق | ت طلاق ٩ |
| ولا يصلح من الكذب جدًا ولا هزلاً | دي رقاق ٧ |
| اغفر لي [....و] هزلي | خ دعوات ٦٠" ، م ذكر ٧ ، حم ٢،١٧٣ |
| اغفر لنا ذنوبنا وظلمنا وهزلنا | حم ٢ ، ١٧٣ |

وبالنظر إلى هذه الاختيارات المذكورة ، نجد أن بعضها له تعلق بالحديث الذي نقوم بجمع طرقه ، والبعض الآخر لا تعلق له به.

فالاختيارات التي تهمنا في بحثنا ، هي :

| | |
|---|---|
| ثلاث جدهن جد وهزلهن جد | د طلاق ٩ ، ت طلاق ٩ ، جه طلاق ١٣ |
| باب في الطلاق على الهزل | د طلاق ٩ |
| باب . . . في الجد والهزل في الطلاق | ت طلاق ٩ |

وأما الرموز المستخدمة فقد أشار المؤلفون إلى معناها في حاشية كتابهم ، وهي كالتالي :

| | |
|---|---|
| ثلاث جدهن جد وهزلهن جد | د طلاق ٩ ، ت طلاق ٩ ، جه طلاق ١٣ |

**د طلاق** ٩ = « سنن أبي داود » الباب التاسع من أبواب كتاب الطلاق فيه.

وبالرجوع إليه نجد أن هذا الباب هو : (**باب في الطلاق على الهزل**) .

وقد أورد فيه أبو داود السجستاني حديثًا واحدًا ، قال (٢١٩٤):

حدثنا القعنبي ، ثنا عبد العزيز - يعني ابن محمد- عن عبد الرحمن ابن حبيب ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن ماهك ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ ، قال :

« **ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، والرجعة** ».

**ت طلاق** ٩ = « جامع الترمذي » الباب التاسع من أبواب كتاب الطلاق فيه.

وبالرجوع إليه نجد أن هذا الباب هو : (**باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق**) .

وأورد فيه الحديث الذي عند أبي داود (١١٨٤) ، قال :

حدثنا قتيبة ، حدثنا حاتم بن إسماعيل ،عن عبد الرحمن بن أردك، عن عطاء ، عن ابن ماهك ، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

وقال :

« **هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.**

**وعبد الرحمن هو ابن حبيب بن أردك المدني ، وابن ماهك هو عندي يوسف بن ماهك** ».

**جـه طلاق** ١٣ = « سنن ابن ماجة » الباب الثالث عشر من أبواب كتاب الطلاق فيه.

وبالرجوع إليه نجد أن هذا الباب هو :(**باب من طلق أو نكح أو راجع لاعبًا**) .

وذكر فيه حديثًا واحدًا (٢٠٣٩) ، قال:

حدثنا هشام بن عمار ، ثنا حاتم بن إسماعيل ، ثنا عبد الرحمن بن حبيب بن أردك ، ثنا عطاء بن أبي رباح ، عن يوسف بن ماهك ، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

| | |
|---|---|
| باب في الطلاق على الهزل | د طلاق ٩ |
| باب. . . في الجد والهزل في الطلاق | ت طلاق ٩ |

وبالرجوع إلى الاختيارين التاليين نجد أنهما مكرران لما قبلهما ، فإنما يُشير إلى وقوع لفظ «**الهزل**» في تبويب أبي داود والترمذي ، وقد تقدَّم تخريج الحديث منهما.

ويمكننا الآن استخدام طريقة أخرى للبحث عن باقي طرق الحديث ، لا سيما وقد وقفنا على أحد طرق هذا الحديث.

فيمكننا البحث عنه **باستخدام الطريقة الأولى** : عن طريق البحث بدلالة صحابي الحديث .

فنرجع إلى أشهر الكتب المصنفة في هذا الباب ، وهو :

« **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** » ، وهي تختص بالأحاديث الواردة في الكتب الستة المشهورة.

فنرجع إلى مسند أبي هريرة ، ونبحث عن الحديث بدلالة الراوي عن أبي هريرة ، وهو يوسف بن ماهك .

فنجد أن مرويات يوسف بن ماهك عن أبي هريرة تقع ضمن المجلد العاشر من «التحفة» (ص:٤٢٥) ، وبالرجوع إلى هذه الترجمة نجد أن الحافظ المزي قد ذكر حديثين بهذه الترجمة أحدهما حديثنا المنشود ، وقد اقتصر في عزوه على المواضع التي توصلنا إليها في الطريقة السابقة ، ولم يأت بجديد أو بمزيد طرق.

**١٤٨٥٤** حديث « **ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق والرجعة**» د في الطلاق د ت ق

(٩) عن القعنبي ، عن الدراوردي ، عن عبد الرحمن بن حبيب بن أردك ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن يوسف بن ماهك به . ت في النكاح (لا ، بل في الطلاق ٩) عن قتيبة ، عن حاتم بن إسماعيل ، عن عبد الرحمن بن أردك به ، وقال : حسن غريب . ق في الطلاق (١٣) عن هشام بن عمار ، عن حاتم بن إسماعيل به.

وهذا يدلنا على أننا يجب أن نتابع البحث باستخدام طريقة أخرى ،

ويمكننا الآن **أن نستخدم الطريقة السادسة** ، وهي البحث بدلالة طرف الحديث.

وأشهر الكتب التي يُمكننا استخدامها في هذه الطريقة هو كتاب :

« **موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف** » لأبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

**وفائدة هذا الكتاب**: أنه على الرغم من عدم دقته في عزو جملة كثيرة من الأحاديث إلى بعض المصادر المشهورة ، إلا أنه قد عني بذكر أطراف الأحاديث من جملة كبيرة من المصنفات الحديثية بغض النظر عن طرقها ، وهذا مفيد جدًا لا سيما في عزوه إلى بعض الأجزاء الصغيرة العزيزة التي قد لا يهتم طالب العلم إلى التفتيش فيها ، وكذلك قد يعزو الحديث إلى بعض كتب التخريج أو العلل ، أو إلى بعض المصنفات التي اهتمت بالكلام على هذا الحديث ، أو حتى ذكره.

وبالرجوع إلى طرف الحديث في هذا الكتاب نجد أنه قد ذكره في المجلد الرابع (ص:٤٤٩) ، وعزاه إلى مجموعة من المصادر.

**ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة**

ت ١١٨٤ - د ٢١٩٤ - هـ ٢٠٣٩ - ك ٢:١٩٧ - غليل ٦:٢٢٤,٧:١٣٩ - نصب ٣:٢٩٣,٢٩٤ - مشكاة ٣٢٨٤ - معاني ٣:٩٨ - حنف ٢:٨٢ - منثور ١:٢٨٦ - بغوي ١:٢٣٣ - منصور ١٦٠٣ - سنة ٩ : ٢١٩ - تلخيص ٣ : ٢٠٩ - موضح ١: ٣٤٥ - كثير ١:٤١٥ - قرطبي ٣:١٥٧,٨:١٩٧ - قط ٣:٢٥٦ - خفا ١:٣٨٩ - منتقى ٢:٧ - د ٢١٩٤

وبالنظر إلى هذه المراجع المذكورة نجد أن بعضها فقط هي موضع اهتمام المحدِّث ، وهي تلك المصنفات الحديثية منها ، أو كتب التخريج.

فأما الترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجة فقد تقدَّم تخريج الحديث منها ، فلا حاجة إلى إعادة البحث فيها.

وإنما يلزمنا البحث في عدة مراجع أخرى ذكرها ، وهي :

ك ٢:١٩٧ = «المستدرك للحاكم».

غليل ٦:٢٢٤, ٧:١٣٩ = « إرواء الغليل» للشيخ الألباني.

نصب ٣:٢٩٣, ٢٩٤ = « نصب الراية » للحافظ الزيلعي.

معاني ٣:٩٨ - = « شرح معاني الآثار » للطحاوي.

سنة ٩ : ٢١٩ = « شرح السنة » للبغوي.

منصور ٣ ١٦٠ = « سنن سعيد بن منصور ».

تلخيص ٣ : ٢٠٩ = «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر.

قط ٣:٢٥٦ = « سنن الدارقطني ».

خفا ١:٣٨٩ = « كشف الخفا » للعجلوني.

منتقى ٢:٧ - = « المنتقى » لابن الجارود.

وهذه المصنفات جميعها مصنفات حديثية مسندة ، إلا «الإرواء» و«التلخيص الحبير» ، و«نصب الراية» فهي من كتب التخاريج ، وهي مهمة جدًا لأنها تستوعب أكثر طرق الحديث بغض النظر عن أماكن تخريجها ، وسوف نُرجئ الرجوع إليها لأنها تندرج تحت طريقة أخرى من طرق التخريج ، ألا وهي **الطريقة الثالثة** : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث وبابه.

وبالرجوع إلى المصادر التى تم العزو إليها في «الموسوعة» نجد أن الحديث قد ورد في :

« مستدرك الحاكم » ، و « شرح معاني الآثار » للطحاوي ، و«السنن» لسعيد بن منصور ، و«المنتقى» لابن الجارود ، و«السنن» للدارقطني من نفس الطريق الأول المذكور عند أبي داود والترمذي وابن ماجة.

فهذا يدلنا على أننا يجب أن نلجأ إلى طريقة أخرى للوقوف على طرق جديدة غير الطريق الأول ، وإلا حكمنا على الحديث بالفردية ، وأنه لم يرد إلا من هذا الطريق.

**فنلجأ إلى الطريقة الثالثة** : وهي التخريج بدلالة موضوع الحديث وبابه.

**وموضوع الحديث متعلق** : بالنكاح ، والطلاق ، والرجعة ، فيمكن أن نبحث فيما يتعلق بهذه الكتب الفقهية الثلاثة ضمن أبواب الهزل فيها وحكمها.

فأول ما نبدأ : نبدأ بالبحث في كتب التخاريج ، لأنها مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية.

وقد علمنا سلفًا من بحثنا باستخدام «**موسوعة أطراف الحديث**» أن الحديث قد خرَّجه الحافظ الزيلعي في «**نصب الراية**» ، والحافظ ابن حجر في كتابه «**التلخيص الحبير**»، والعلامة الألباني في كتابه : « **إرواء الغليل** ».

وبالرجوع إلى « **نصب الراية** » نجد أن الحافظ الزيلعي - رحمه الله -

قد ذكر أربعة طرق لهذا الحديث.

**الأول** : هو الطريق الذي ذكرناه آنفًا من حديث أبي هريرة ، فكأنه أشهر أسانيد هذا الحديث.

**وأما الطريق الثاني** ، فقال :

روى الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» :

حدثنا بشر بن عمر ، ثنا ابن لهيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ ، قال :

**« لا يجوز اللعب في ثلاث : الطلاق ، والنكاح ، والعتاق ، فمن قالهن فقد وَجَبْنَ »**.

**وأما الطريق الثالث** ، فقال :

وروى ابن عدي في «الكامل» : عن غالب بن عبيد الله الجزري ، عن الحسن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال:

**« ثلاث ليس فيهن لعب ، من تكلَّم بشيء منهن لاعبًا فقد وجب عليه : الطلاق ، والعتاق ، والنكاح »**.

**وأما الطريق الرابع** ، فقال :

وروى عبد الرزاق في «مصنفه» :

حدثنا إبراهيم بن محمد،عن صفوان بن سليم ، أن أبا ذر ، قال : قال رسول الله ﷺ :

**« من طلَّق وهو لاعب فطلاقه جائز ، ومن أعتق وهو لاعب ، فعتقه جائز ، ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز »**.

ثم ذكر أثرين موقوفين عن عمر وعلي - رضي الله عنهما -.

ثم بالرجوع إلى «**التلخيص الحبير**» للحافظ ابن حجر ، نجد أنه : قد ذكر الطرق التي أوردها الزيلعي .

**ولكن زاد عليها طريقًا خامسًا** ، فقال :

الطبراني من حديث فضالة بن عبيد ، بلفظ :

« **ثلاث لا يجوز اللعب فيهن : الطلاق ، والنكاح ، والعتق** ».

وبالرجوع إلى كتاب «**إرواء الغليل**» للألباني نجد أنه - رحمه الله - قد أورد الطرق التي ذكرها الزيلعي ، ولم يذكر حديث فضالة بن عبيد ، ثم استدرك على الزيلعي حديثًا مرسلاً وآخر موقوفًا.

**فأما المرسل : فهو من رواية الحسن البصري** ، قال :

كان الرجل في الجاهلية يُطلِّق ، ثم يُراجع ، يقول : كنت لاعبًا ، ويعتق ، ثم يُراجع ، ويقول : كنت لاعبًا ، فأنزل الله تعالى : ﴿**لا تتخذوا آياتي هزوًا**﴾ ، فقال رسول الله ﷺ :

« **من طلَّق أو حرَّر ، أو أنكح أو نكح ، فقال : إني كنت لاعبًا ، فهو جائز** ».

وعزاه إلى ابن أبي شيبة في «المصنف» : نا عيسى بن يونس ، عن عمرو ، عن الحسن به.

ثم عزاه إلى ابن أبي حاتم ، والطبري من طريقين آخرين عن الحسن.

ثم ذكر الطريق الآخر الموقوف ، فقال :

« وقد رواه الحسن أيضًا عن أبي الدرداء ، قال : . . . فذكره موقوفًا عليه بلفظ : **ثلاث لا يُلعب بهن : النكاح ، والعتاق ، والطلاق** ».

قلت : ولكن على الباحث أن لا يُطلق الثقة فيما ذكره من تقدَّم من الأئمة من حيث الاستيعاب للطرق ، فقد يفوت البعض منهم الطريق والطريقان ، وربما أكثر ، وقد تقدَّم استدراك ابن حجر على الزيلعي طريق فضالة بن عبيد ، واستدراك الألباني عليهما الطرق المرسلة .

**والحاصل** : أنه لا بد أيضًا من الرجوع إلى بعض المصنفات الأخرى لأجل التأكد من أن الطرق التي جمعناها حتى الآن هي كل طرق الحديث.

وفي هذه الطريقة التي نستخدمها في التخريج ألا وهي جمع الطرق بدلالة موضوع الحديث ، لابد لطالب العلم من الرجوع إلى مصدرين هامين جدًا ، وهما : «**مصنف عبد الرزاق الصنعاني**» ، و«**مصنف ابن أبي شيبة**» ، لأنهما مصدرا تخريج الموقوفات والمقطوعات ، وبعض المراسيل ، بالإضافة - ولا شك - إلى الأحاديث المسندة.

والوقوف على المرسل والموقوف والمقطوع مهم جدًا في دراسة الأسانيد وتصحيح الأحاديث وتضعيفها ، فقد يُختلف على راو من رواة السند ، ويكون أحد الأسانيد ظاهرها الصحة ، والصواب فيها يكون الإرسال ، أو الوقف على الصحابي أو من دونه ، وهذا قد مثَّلنا له من قبل.

وبالرجوع إلي «**مصنف عبد الرزاق**» نجد أنه قد ذكر طريقًا مرسلاً لم يذكره أحد ممن خرَّج هذا الحديث ، ألا وهو (٦/ ١٣٥) :

عن ابن جريج ، قال : أُخبرت عن النبي ﷺ ، أنه قال :

« **من طلَّق أو نكح لاعبًا فقد أجاز** ».

وذكر أيضًا طريقًا آخر من قول عطاء له تعلُّق بهذا الحديث .

قال : عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال :

**من نكح لاعبًا أو طلَّق فقد جاز** .

وقال : **لا لعب في الطلاق والنكاح**.

وأورد أثرًا عن ابن مسعود من رواية ابن جريج ، قال : أخبرني عبد الكريم ، أن ابن مسعود قال : **من طلَّق لاعبًا ، أو نكح لاعبًا ، فقد جاز**.

ثم أثرًا آخر عن معمر ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أبي الدرداء ، قال : **ثلاث اللاعب فيهن كالجاد : النكاح ، والطلاق ، والعتاقة**.

ثم رواه عن عبد الله ، عن قتادة، عن الحسن ، عن أبي الدرداء مثله.

وأما « **مصنف بن أبي شيبة** » فليس فيه جديد عما أوردناه من الطرق هنا ، والله أعلم.

فيبقى الآن الوقوف على سند حديث فضالة بن عبيد - رضي الله عنه - والذي عزاه الحافظ ابن حجر إلى الطبراني.

**وهنا يتنبه الطالب إلى أمر مهم** ، **وهو** : أن الطبراني له مصنفات كثيرة ، أشهرها المعاجم الثلاثة : «**الصغير**» ، و«**الأوسط**» ، و«**الكبير**».

فإذا تم العزو إليه مهملاً فالعلماء يقصدون بذلك «**المعجم الكبير**» له وإلا قيَّدوا العزو إليه باسم المصنف الذي فيه الحديث.

و«المعجم الكبير» للطبراني بخلاف «المعجم الأوسط» ، و«الصغير».

فالأخيران مرتبان على أسماء شيوخ الطبراني ، ويمكن الرجوع إلى ما فيهما من الأحاديث باستخدام فهارس أطراف الأحاديث الملحقة بآخر كل كتاب.

وأما «المعجم الكبير» فإنه مرتب على مسانيد الصحابة ، وهذا أيسر في البحث ولاشك ، وأما المسانيد الطويلة ، فيمكن الاستعانة فيها أيضًا بفهارس أطراف الأحاديث الملحقة بكل جزء من أجزاء الكتاب.

وبالبحث عن مسند فضالة بن عبيد من «المعجم الكبير» نجد أنه يقع ضمن المجلد الثامن عشر (ص: ٣٠٤) من طريق :

عثمان بن صالح ، حدثنا ابن لهيعة، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر، عن حنش بن عبد الله السبأي ، عن فضالة بن عبيد الأنصاري مرفوعًا :

« **ثلاث لا يجوز اللعب فيهن : الطلاق ، والنكاح ، والعتق** ».

ولكن ثمة طريقة أخرى من طرق التخريج لابد أن لا نُهملها في جمعنا لطرق الحديث لعظم أهميتها ، **وهي الطريقة الرابعة** : بدلالة راو من رواة السند المتكلَّم فيهم جرحًا وتعديلاً .

ومن أشهر المصنفات التي يمكن للباحث أن يرجع إليها في هذا المضمار كتاب «**الكامل**» لابن عدي ، لأنه من أشهر وأوسع وأشمل ما صُنِّف في كتب «المجروحين والضعفاء» ، ولأنه يورد الكثير من مناكير هؤلاء المتكلَّم فيهم ، أو ما استُنكِرَ عليهم ، وكذلك كتاب «الضعفاء» للعقيلي ، و«المجروحين» لابن حبان.

وبالرجوع إلى هذه الكتب ، نجد أن الحافظ ابن عدي قد أورد هذا الحديث في ترجمة غالب بن عبيد الله الجزري (٦/ ٢٠٣٣) من طريق :

غالب هذا ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

وبهذا نكون قد جمعنا طرق الحديث ، تمهيدًا لدراستها.

**ترتيب طرق الحديث :**

ولكن قبل القيام بدراستها ، لا بد علينا من ترتيبها بصورة يسهل بها دراسة أسانيدها ، والوقوف على ما وقع فيها من اختلاف ، أو شذوذ ، أو علة ، إن كان ثم شيء من ذلك قد وقع.

فنبدأ بالسند الأكثر شيوعًا ومعرفة ، والذي اشتهر به الحديث في كتب المصنفات ، ثم الأقل ، فالأقل ، فنبدأ بـ :

**(١) حديث أبي هريرة :**

**وقد ورد من طريقين :**

**الأول** : عبد الرحمن بن حبيب بن أردك ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن ماهك ، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

**والثاني** : غالب بن عبيد الله ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

**(٢) حديث أبي ذر :**

**وقد ورد من طريق** : إبراهيم بن محمد ، عن صفوان بن سليم ،عن أبي ذر مرفوعًا به.

**(٣) حديث عبادة بن الصامت :**

**وقد ورد من طريق** : بشر بن عمر ، حدثنا عبد الله بن لهيعة ، حدثنا عبيد الله بن أبي جعفر ، عن عبادة بن الصامت مرفوعًا به.

**(٤) حديث فضالة بن عبيد :**

**وقد ورد من طريق** : عثمان بن صالح ، حدثنا ابن لهيعة، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر، عن حنش بن عبد الله السبأي ، عن فضالة بن عبيد مرفوعًا به.

**(٥) أثر أبي الدرداء الموقوف :**

**وقد ورد من طريق** : قتادة ، عن الحسن ، عنه.

وقد رواه عن قتادة معمر في أحد الطريقين ، وعبد الله في الطريق الآخر ، وسوف نأتي - فيما بعد - إلى تعيين عبد الله هذا من هو.

**(٦) أثر ابن مسعود الموقوف :**

**وقد ورد عنه من طريق** : ابن جريج ، أخبرني عبد الكريم ، عن ابن مسعود به موقوفًا.

**(٧) مرسل الحسن البصري :**

**وقد ورد من طريق** : عمرو بن عبيد عنه عند ابن أبي شيبة ، ومن طريق : سليمان بن أرقم عند ابن جرير في «التفسير» (٢/ ٢٩٦).

**(٨) مرسل ابن جريج :**

**وقد رواه عنه** : عبد الرزاق ، عن النبي ﷺ .

**(٩) قول عطاء بن أبي رباح :**

وقد رواه عنه : ابن جريج.

فهذه هي طرق الحديث سواءً المتابعات التامة ، أو القاصرة ، أو الشواهد ، أو ماله تعلُّق بها من المراسيل والموقوفات والمقطوعات.

○ **تدريب عملي** :

**اجمع طرق الحديث التالي :**

**أيوب السختياني ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنه -:**

**عن النبي ﷺ قال : « من استطاع أن يموت في المدينة فليفعل ، فإني أشفع لمن مات فيها ».**

○ **الجواب:**

بالنظر إلى الحديث المذكور أول ما يتبادر إلى ذهننا أن أنسب طريقة لجمع طرقه وتخريجه هي استخدام « **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** » لمعرفة راوي الحديث من الصحابة ، وراويه عنه من التابعين ، فهي الطريقة الأكثر سهولة ابتداءً للبحث بها.

وبالرجوع إلى مسند عبد الله بن عمر من «التحفة» ، نجد أنه من المسانيد الطويلة ، وكذلك مسند نافع عنه، فلابد من البحث بدلالة أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وعدد أحاديث هذه الترجمة (٩٠) حديثًا ، فنبحث عن هذا الحديث ضمنها ، وبالبحث نجد أن الحافظ المزي قد ذكر هذا الحديث كما يلي :

٧٥٥٣ ت ق حديث «من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت بها فإني أشفع لمن يموت بها » ت في المناقب (٤ : ١٤١) عن بندار ـــ ق في الحج (٣ : ١٠٤) عن أبي بشر بكر بن خلف كلاهما عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عنه به ، وقال الترمذي : حسن صحيح غريب.

قلت: وبالرجوع إلى هذه المصادر نجد أن الحديث قد ورد من طريق : معاذ بن هشام الدستوائي ، عن أبيه ، عن أيوب ، عن نافع ، عن

ابن عمر به.

ثم نلجأ لطريقة أخرى لتخريج الحديث وجمع طرقه ، فنلجأ إلى استخدام «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**» .

فنبحث بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث الأقل شيوعًا ،وأكثرها غرابة ، فنبحث بدلالة لفظ : « **شفع** ».

وسوف يجد الباحث أن هذا الكتاب قد أورد مصدرًا واحدًا له تعلُّق بالحديث ، وهو الترمذي ، وقد جاء فيه ما صورته :

| |
|---|
| فإني أشفع لمن يموت بها ت مناقب ٦٧ |

فدلَّ ذلك على أنه لابد مِن استخدام طريقة أخرى من طرق البحث، كأن نستخدم طريقة البحث بدلالة طرف الحديث.

فنعود إلى استخدام «**موسوعة أطراف الحديث**».

وبمراجعة طرف الحديث فيه نجد أنه ذكر عدة مواضع للعزو ، فورد عنده ما صورته :

| |
|---|
| **من استطاع أن يموت بالمدينة فليفعل.** |
| مشكاة ٢٧٥٠ - كنز ٣٤٨٤٠ - عر ١ : ٢٤٥ - أصفهان ٢ : ١٠٣ |
| **من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت** |
| ت ٣٩١٧ - ش ١٢ : ١٧٩ - إتحاف ٤ : ٢٨٥ ، ٤٢٨ - ترغيب ٢ : ٢٢٣ - خفا ٢ : ٣١٢ |

ولكن لابد أيضًا على الباحث أن يفترض بعض الافتراضات الأخرى التي يُمكن أن نجد لها عزوًا في «الموسوعة» ، مثل :

**من استطاع منكم أن يموت بالمدينة .**

وبمراجعة هذا الاحتمال سوف نجد مواضع للعزو إليه في «الموسوعة» على ما صورته :

□ من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليفعل

هـ ٣١١٢ - حم ٢ : ٧٤ - ترغيب ٢ : ٢٢٣ - مجمع ٣ :

٣٠٦ - سنة ٧ : ٣٢٤ - أصفهان ٢ : ١٠٣

□ من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت

حب ١٠٣١ - ترغيب ٢ : ٢٢٣ - مجمع ٣ : ٣٠٦ -

مطالب ١٢٤٧

ويتفرع من هذا الافتراض افتراض آخر ، وهو :

**من استطاع منكم أن لا يموت إلا بالمدينة.**

وبمراجعة هذا الطرف نجد أن المؤلف قد أورد له عزوًا أيضًا، وصورته:

□ من استطاع منكم أن لا يموت إلا بالمدينة

حب ١٠٣٢ - ترغيب ٢ : ٢٢٣ - إتحاف ٤ : ٢٨٥ - كنز

٣٤٩١٤ ، ٣٤٩١٥

وبمراجعة العزو المتقدِّم نجد أن هناك بعض التكرار في العزو ، وهذا لا شك يُسَهِّل علينا عملية البحث ، لأن مقتضى هذا التكرار أن الحديث قد ذكر في الكتاب الواحد بأكثر من لفظ.

ومن ثمَّ فعلى الطالب أن يبحث في المراجع التالية :

أصفهان ٢ : ١٠٣ = « أخبار أصبهان» لأبي نعيم .

ش ١٢ : ١٧٩ = « مصنف ابن أبي شيبة ».

حم ٢ : ٧٤ = « مسند أحمد ».

حب ١٠٣٢و١٠٣٢ = ابن حبان في «موارد الظمآن».

مجمع ٣:٣٠٦ = « مجمع الزوائد » للهيثمي.

مطالب ١٢٤٧ = «المطالب العالية» لابن حجر.

أما **الترمذي وابن ماجة** ، فلا حاجة للعودة إليهما ، لأننا قد وقفنا على الطريق الذي عندهما.

وبالرجوع إلى هذه المراجع المذكورة نجد أن :

○ **أبا نعيم** قد خرَّج الحديث من طريق :

إسماعيل بن أبي أويس ، ثنا الدراوردي ، عن أسامة بن زيد، عن عبد الله بن عكرمة ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، عن أبيه ، عن **سُبيعة الأسلمية** : أن رسول الله ﷺ قال :

**« من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت ، فإنه لا يموت بها أحد إلا كنت له شهيدًا أو شفيعًا يوم القيامة »**.

○ وخرَّجه **ابن حبان** من طريقين :

**الأول** : من رواية : معاذ بن هشام الذي تقدَّم .

**الثاني** : من رواية : الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن الصميتة امرأة من بني ليث سمعها تحدِّث **صفية بنت أبي عبيد** :

أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول :

**« من استطاع منكم أن لا يموت إلا بالمدينة فليمت بها ، فإنه من يمت بها يشفع له أو يشهد له »**.

○ وأما **أحمد** فقد خرَّجه من حديث معاذ بن هشام الذي تقدَّم.

○ وأما **ابن أبي شيبة** فقد خرجه في «المصنف» من طريق:

إسماعيل بن علية ، قال : نُبِّئت عن نافع ، أنه حدَّث عن النبي ﷺ فذكره.

وأما المجمع فلم يأت بجديد من الطرق ، وإنما ذكر حديث سبيعة ، وحديث صفية بنت أبي عبيد.

## تدريبات للاجتهاد الشخصي

**(١) التدريب الأول :**

اجمع طرق الحديث التالي :

قال النبي ﷺ :

**« اجعلوا مكان الدم خلوقًا ».**

**(٢) التدريب الثاني :**

اجمع طرق الحديث التالي :

روى أبو مليح المدني ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال :

قال رسول الله ﷺ :

**« من لم يدع الله غضب عليه ».**

**الدرس الثاني:**

## الخطوة الثانية: البحث في اتصال السند

بعد أن ينتهي الباحث من جمع طرق الحديث المزمع تحقيقه ، يبدأ الباحث بدراسة تحقق شروط الصحة من عدمها.

**قد يتبادر إلى ذهن البعض سؤال مهم** ، وهو :

**بأي طريق سوف يبدأ الطالب بدراسة تحقق شروط الصحة من عدمها ، لاسيما في الأحاديث كثيرة الطرق ؟**

**والجواب في غاية اليسر والسهولة** : يمكنه البدء بأي طريق من طرق الحديث ، لأنه يجب عليه دراسة كل طرق الحديث المزمع تحقيقه ، وإنما نُوصي الباحث بأن يبدأ بدراسة الطريق الأشهر من طرق الحديث ، والتي يُكثر العلماء من تخريج الحديث في مصنفاتهم منه.

**ولدراسة شرط الاتصال لابد من اعتبار عدة أمور :**

**الأول : أداة التحديث بين كل راو من رواة السند وبين شيخه.**

فإن كانت الأداة مما يثبت بها الاتصال كـ : «حدثنا» ، «حدثني» ، «أخبرنا» ، «أخبرني» ، «سمعت» ، «لقيت» ، ونحوها ، فحينئذ يتحقق شرط السماع ولاشك ، إلا في بعض الأحوال النادرة التي يكون فيها استخدام أداة التسميع والاتصال من أوهام بعض الرواة ، والنادر لا حكم له.

○ **مثال** :

روى شعبة بن الحجاج ، قال : أخبرني منصور ، قال : سمعت ربعي بن حراش ، يقول : سمعت عليًا يقول : قال النبي ﷺ :

« **لا تكذبوا عليَّ ، فإن من كذب عليَّ فليلج النار** » .

فهذا السند قد وقع فيه ما يثبت السماع لكل راو من شيخه ، فلا حاجة لتحري ثبوت السماع بينهم من عدمه ، لظهور ذلك من صيغ التحديث .

**الثانية : إذا كانت أداة التحديث تدل على الانقطاع .**

كما لو قال الراوي : « نُبئت» ، أو «أُخبرت عن» ونحوها .

فهذه كلها تدل على الانقطاع ، فحينئذ لا يُبذل مزيد جهد في التحقق من اتصال هذا السند لظهور انقطاعه .

○ **مثال** :

رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس - رضي الله عنه - .

قال الإمام أحمد - رحمه الله -[1] :

« **لم يسمع من ابن عباس ، يقول كلها : نُبئت عن ابن عباس** » .

**الثالثة : إذا كان راوي الحديث عن النبي ﷺ من التابعين .**

فحينئذ - أيضًا - لا حاجة إلى مزيد بحث في الاتصال ، وذلك لأن رواية التابعين ومن دونهم عن النبي ﷺ مرسلة .

---

(١) انظر « تحفة التحصيل » : (ص:٢٧٧) .

**مثال :**

روى زمعة بن صالح ، عن سلمة بن وهرام ، عن طاوس ، قال : قال رسول الله ﷺ :

**« إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقل : الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني ، وأمسك عليَّ ما ينفعني »** .

**هذا السند مرسل** ، لأن طاوسًا هو ابن كيسان ، وهو من التابعين فروايته عن النبي ﷺ مرسلة .

والمراسيل تختلف باختلاف المُرسِل ، فإن كان من كبار التابعين كان الظن بمرسله أنه سقط منه الصحابي فقط ، وأما صغار التابعين ، فإن أرسل أحدهم حديثًا عن النبي ﷺ ، فهو من قبيل المعضل ، لأن الظن بمرسله أنه قد سقط منه ذكر الصحابي ، وتابعي كبير .

فلا يستوي مرسل الحسن ، ومرسل سعيد بن المسيب ، فالأول من أوهى المراسيل لأنه من قبيل المعضل ، والثاني من أقوى المراسيل ، لأن ابن المسيب من كبار التابعين ، ولا يكاد يرسل عن غير الصحابة ، والله أعلم .

**الرابعة : إن كانت أداة التحديث بالعنعنة « عن » وما في حكمها : «قال» .**

فلا بد حينئذ من البحث في اتصال هذا السند ، وذلك عن طريق التحقق من سماع كل راو من شيخه في الجملة .

لأن هذه الأدوات لا تُثبت سماعًا ، ولا تنفيه .

فيبدأ الراوي بالنظر في رواة الحديث وسماعاتهم ممن رووا عنهم ، وذلك بالرجوع إلى كتب التراجم التي ترجمت لهم.

فإن **كان الراويان متعاصرين** ، ولم يرد تصريح التلميذ بالسماع من شيخه في رواية من الروايات ، ولم يطعن أحد من الأئمة والنقاد في اتصال الرواية بينهما ، **فحينئذ هو على شرط مسلم من الاتصال** ، فإن مسلمًا قد اكتفى في الاتصال بالمعاصرة وإمكانية اللقاء .

وأما على **شرط البخاري** فلابد من **ثبوت السماع والتحديث** بينهما ولو لمرة واحدة.

وشرط البخاري أسدُّ وأمكن ولا شك.

**مثال :**

روى مكحول الدمشقي ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال :

« **من طلب الدنيا حلالاً استعفافًا عن المسألة ، وسعيًا على أهله ، وتعطفًا على جاره ،جاء يوم القيامة ووجهه كالقمر ليلة البدر ، ومن طلب الدنيا حلالاً مفاخرًا مكاثرًا مرائيًا لقى الله وهو عليه غضبان** » .

قلت : مكحول الدمشقي قد روى الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه بالعنعنة ، فلابد من النظر فيمن ترجم لمكحول ، هل تكلَّم في اتصال روايته عن أبي هريرة ، وهل تعرَّض لها بنفي أو إثبات ؟

وبالبحث نجد أن العلماء قد تكلَّموا في روايته عن أبي هريرة .

قال الترمذي :« **سمع مكحول من واثلة ، وأنس ، وأبي هند الداري ، ويُقال : إنه لم يسمع من واحد من الصحابة إلا منهم** » .

وقال البزار : « **روى مكحول عن جماعة من الصحابة ، عن عبادة ، وأم الدرداء وحذيفة ، وأبي هريرة ، وجابر ، ولم يسمع منهم ، وإنما أرسل عنهم ، ولم يقل في حديث عنهم حدثنا** » .

وكذا نفى سماعه من أبي هريرة ابن أبي حاتم.

فهذا يدل على أن هذه الرواية فيها انقطاع بين مكحول وبين أبي هريرة - رضي الله عنه - .

**التثبت من الانقطاع وعدم السماع** :

**ولقائل أن يقول : فهل كل ما ورد في رواية أحد الرواة عن شيخ له من كلام ، ووصف روايته عنه بالانقطاع مما يُسلَّم به ؟**

**فالجواب** : إن هذا القول يُسلَّم به إذا اجتمع عليه أهل الحديث فإن اجتماعهم على أمر حجة.

ولكن إن ورد ما يدل على خلاف القول بنفي الاتصال ، كأن يرد بسند صحيح ما يدل على سماع الراوي من شيخه فحينئذ لا مجال إلا لإثبات الاتصال ، ورد القول بالانقطاع.

ويمكن إثبات ذلك أيضًا عن طريق النظر في رواية هذا الراوي عن شيخه ، فإن كانت هذه الترجمة مما احتجَّ بها البخاري في «صحيحه» فهي حينئذ على الاتصال ، **لأن البخاري إنما يشترط في أصل الصحة عنده المعاصرة وثبوت السماع**.

**مثال** :

روى الحسن البصري ، عن جندب - رضي الله عنه - :

عن النبي ﷺ ، قال :

« **احتج آدم وموسى ، فقال موسى : يا آدم ! أنت الذي خلقك الله تعالى بيده** . . . » الحديث .

قال أبو حاتم في «المراسيل» (ص: ٤٢) :

« **لم يصح للحسن سماع من جندب** » .

قلت : وهذا الأمر ليس فيه اتفاق بين أهل الحديث ، وإنما حكم فيه أبو حاتم الرازي - رحمه الله - بحسب اجتهاده .

وبالنظر إلى مسند جندب من «تحفة الأشراف» للمزي نجد أن الإمام البخاري قد احتجَّ بروايته عنه ، بل أورد روايته عنه ، وفيها تصريحه بالسماع .

فأخرج في «أحاديث الأنبياء» من «الصحيح» (٢/ ٤٦٤) من طريق : جرير ، عن الحسن ، حدثنا جندب بن عبد الله في هذا المسجد ، وما نسينا منذ حدَّثنا ،وما نخشى أن يكون جندب كذب على النبي ﷺ ، قال: قال رسول الله ﷺ :

« **كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح ، فجزع ، فأخذ سكينًا فخزَّ بها يده ، فما رقأ الدم حتى مات ،قال الله تعالى : بادرني عبدي بنفسه ، حرَّمت عليه الجنة** » .

فتخريج البخاري لحديثه عن جندب ، ثم إيراد تصريحه بالسماع يرد القول الأول بانقطاع السند بين الحسن وبين جندب - رضي الله عنه - .

**تنبيه** :

ولكن لابد عند تطبيق هذه الطريقة في نقد الأقوال أن ينظر الباحث كيفية تخريج البخاري للسند المتكلَّم في اتصاله ، فإن البخاري قد يُخرِّج سنداً فيه انقطاع ، إلا أنه يورد له متابعة تدل على صحة الحديث ، **فحينئذ لا يُقال : إن تخريج البخاري لهذه الرواية مما يدل على اتصالها.**

ونُبيِّن ذلك بمثال مهم :

**مثال** :

رواية محمد بن سيرين ، عن ابن عباس ، تقدَّم إيراد قول أحمد في عدم اتصالها ، وأن ابن سيرين إنما يقول في عامة رواياته عن ابن عباس : **نُبئت.**

وبالرجوع إلى «صحيح البخاري» (٣/ ٤٣٧) نجد أنه قد خرَّج حديثًا من طريق ابن سيرين عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ، قال :

**تعرَّق رسول الله ﷺ كتفًا ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ.**

ثم أورد متابعة لهذا السند تعليقًا ، فقال :

وعن أيوب ، وعاصم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال :

**انتشل النبي ﷺ عرقًا من قِدْرٍ فأكل ، ثم صلى ولم يتوضأ.**

فأيَّد الرواية الأولى المُتكلَّم في اتصالها ، بالرواية الثانية المتصلة ، إلا أنه علَّقها ، ولم يُسندها.

قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٤٥٦) بعد أن أورد كلام العلماء في انقطاع رواية ابن سيرين عن ابن عباس :

« واعتماد البخاري في هذا المتن إنما هو على السند الثاني ».

**الخامسة : إذا كان أحد رواة السند من الموصوفين بالتدليس.**

فحينئذ لابد من التثبت من سماعه للحديث من شيخه ، فلا تُقبل منه العنعنة إن كان من المكثرين من التدليس ، أو إن كان ممن يروي عن أي أحد من الرواة لاسيما المجاهيل والضعفاء .

**مثال :**

روى بقية بن الوليد ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ابن عبد الله - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ :

**« إن مجوس هذه الأمة المكذِّبون أقدار الله ،فإن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم ».**

قلت : بقية بن الوليد ، وابن جريج موصوفان بالتدليس ، وقد عنعنا هذا السند ، ولا يُقبل منهما ما لم يُصرحا فيه بالسماع ، لأنهما من المكثرين من التدليس ، فروايتهما موضع توقف .

وأما إن كان الراوي من المقلين من التدليس بحيث لا يقع منه إلا نادرًا ، فحينئذ تُقبل عنعنته ، ولا يُبحث عن سماعه .

**مثال :**

روى الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال :

**يا رسول الله ! أرأيت عملنا هذا على أمر قد فُرغ منه أم على أمر نستقبله ؟ فقال رسول الله ﷺ :**

« **على أمر قد فُرغ منه** » . . . . الحديث .

قلت : الزهري منسوب إلى التدليس ، إلا أنه مقلٌّ جداً منه ، ولا يكاد يُدلِّس إلا عن ثقة ، فعنعنته محمولة على السماع إن روى عمن ثبت له سماعه من الشيوخ ، ولا يُبحث عن تسميعه .

وكذلك إن روى المُدلِّس عن شيخ له أكثر من ملازمته ، وأطال في صحبته ، وكثُر سماعه منه، فتُقبل عنعنته، إلا إن وُجد أنه قد زاد رجلاً بينه وبين شيخه في رواية أخرى ، فحينئذ يُعلم أنه قد دلَّس السند الناقص .

○ **مثال** :

**رواية ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح .**

فإن ابن جريج فاحش التدليس مكثر منه ، إلا أنه ممن أكثر عن عطاء ولزمه حتى عُرف بالرواية عنه ، فالعلماء على قبول عنعنته إلا إن وجد الباحث أنه قد دلَّس حديثًا بعينه ، وزاد رجلاً بينه وبين عطاء في طريق آخر لنفس الحديث .

ومثله : سليمان بن مهران الأعمش ، فإنه مكثر من التدليس ، ولا يُقبل إلا ما صرَّح فيه بالسماع ، إلا في روايته عن بعض شيوخه الذين أكثر من صحبتهم والسماع منهم ، حتى عُرف بالرواية عنهم .

قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٤):

« هو يدلس ، وربما دلَّس عن ضعيف ، ولا يدري به ، فمتى قال : حَدَّثنا فلا كلام ، ومتى قال : «عن» تطرَّق إليه احتمال التدليس ، **إلا في شيوخ له أكثر عنهم : كإبراهيم ، وأبي وائل ، وأبي صالح السمَّان ، فإن**

روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال ».

**ويمكن التغاضي عن التصريح بالسماع** : إذا ورد ما يدل على أن الحديث قد روي من وجه آخر عن شيخ ذلك المدلِّس ، أي يُتابع ذلك المدلس راو آخر ، عن نفس الشيخ ، قيدل ذلك على أن الحديث محفوظ عن الشيخ بالسند المذكور.

**السادسة : إذا كان الراوي موصوفًا بالتسوية .**

فلا بد حينئذ من ورود التصريح بالسماع في جميع طبقات السند التي تعلوه.

○ **مثال** :

روى بقية بن الوليد ، قال : حدثني محمد بن زياد وهو الألهاني ، حدثنا عبد الله بن أبي قيس ، قال : حدثتني عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ وسألتُها عن ذراري المؤمنين والمشركين ، فقالت :

سألت رسول الله ﷺ ؟ فقال : « **هم مع آبائهم** ».

فقلت : يا رسول الله ! بلا عمل ؟ فقال :

« **الله أعلم بما كانوا عاملين** ».

وبقية بن الوليد من الموصوفين بتدليس التسوية ، إلا أنه قد صرَّح بالسماع من شيخه ، وقد ورد التصريح بالسماع في باقي طبقات السند ، فزالت شبهة التسوية ومظنته ، فالسند على الاتصال ، والله أعلم.

**السابعة : إذا كان الراوي ثقة وغير موصوف بالتدليس ، إلا أنه لم يسمع حديثًا بعينه من شيخه .**

فهذا يُحكم بانقطاع حديثه هذا فقط ، ولا يُورَّث الحكم لباقي رواياته عن هذا الشيخ.

**السابعة : عكس ما قبلها ، وهو إذا كان الراوي ثقة ، ولم يُنسب إلى التدليس ، وسماعه من شيخه غير متحقق إلا في عدد معين من الأحاديث.**

فحينئذ يُحكم على أحاديثه الأخرى عن شيخه بالانقطاع ، ولا يُورَّث حكم الاتصال لها.

○ **مثال :**

رواية مقسم بن بُجرة عن الحكم بن عتيبة.

فإنه لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث .

قال الإمام أحمد - رحمه الله -[1] :

**« لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب ».**

**الثامنة : من اختلطت أحاديثه عن شيخه ، فمنها ما هو سماع ومنها ما وجده عنده مكتوباً ليس بسماع.**

فهذه يُحرر الأمر فيها ، هل تُلحق بالسماع أم بالانقطاع ، وإلا كانت موضع توقف.

○ **مثال :**

صالح بن أبي الأخضر ، يروي عن الزهري.

إلا أن أحاديثه اختلطت عليه من جهة السماع.

---

(١) انظر «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (١٠/ ٢٥٧).

قال معاذ بن معاذ - وقد ذُكر عنده صالح بن أبي الأخضر - :

«سمعته يقول: سمعت من الزهري، وقرأت عليه فلا أدري ذا من ذا».

فقال يحيى : « لو كان هذا هكذا كان جيدًا ، سمعٌ وعرْضٌ ، ولكنه سَمِعَ وَعَرَضَ ووجد شيئًا مكتوبًا ، فقال : لا أدري هذا من هذا ».

وقال أبو زرعة : عنده عن الزهري كتابان أحدهما عرض ، والآخر مناولة ، فاختلطا جميعًا ، وكان لا يعرف هذا من هذا.

وقال ابن حبان :

« اختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجده عنده مكتوبًا ، فلم يكن يُميز هذا من ذاك ، ومن اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع لبلأحرى أن لا يُحتج به في الأخبار » (١).

**التاسعة : إدراك الراوي لشيخ لا يعني بالضرورة سماعه منه.**

وهو ما اختلف فيه بين مسلم وبين ابن المديني والبخاري ، وقد تقدَّم.

○ **مثال :**

قال أبو حاتم الرازي - رحمه الله - :

« الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئًا ، لا أنه لم يدركه ، قد أدركه ، وأدرك من هو أكبر منه ، ولكن لا يثبت له السماع منه ، كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير ، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه ، **غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك ، واتفاق**

---

(١) « تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٣/ ٤١٩) ، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٣٣٣).

**أهل الحديث على شيء يكون حجة** » .

**قلت** : وقد رأى عطاء بن أبي رباح ابن عمر ، إلا أن سماعه المرفوع منه لا يصح .

**ومثله** : الحسن البصري ، لقي عثمان بن عفان ،وسمع من كلامه ، إلا أنه لم يسمع منه شيئًا من الأحاديث المرفوعة .

**وكذلك** : الأعمش ، قد رأى أنس بن مالك - رضي الله عنه - إلا أنه لا يصح له سماع منه .

### ○ خطوات البحث في شرط الاتصال :

نبدأ بالرجوع إلى تراجم رواة السند ابتداءً بالراوي عن الصحابي ، وهو يوسف بن ماهك، إلى منتهى السند .

**وما نهتم بالبحث فيه ضمن ترجمة الراوي عدة أمور :**

(١) هل ذُكر الراوي الذي روى عنه ضمن شيوخه أم لا ؟

(٢) فإن كان قد ذُكر ضمن شيوخه ، فهل هناك إمكانية للقاء والمعاصرة بينهما أم لا ؟

(٣) فإن كان هناك إمكانية للقاء والمعاصرة ، فهل ثبت سماعه منه أم أن أهل العلم قد تكلَّموا في سماعه منه ؟

(٤) فإن ثبت سماعه منه ، فهل نُسب إلى التدليس أم أنه قد سلم من ذلك ؟

(٥) وإن كان قد نُسب إلى التدليس ، فهل ما نُسب إليه من التدليس يلزم تصريحه بالسماع ، أم أنه مع تدليسه تُقبل عنعنته ؟

فهذا كله مما يجب الاهتمام بالبحث فيه ، والإجابة عنه ، حتى

نستطيع أن نحكم باتصال سند أو انقطاعه.

### خطوات البحث في المراجع :

(١) وأول ما يبدأ به الباحث النظر في شيوخ الراوي الذين روى عنهم ، ومن أهم المراجع التي تستوعب ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه كتاب: «**تهذيب الكمال**» للحافظ المزي ، فيبدأ الطالب بالنظر فيه أولاً.

(٢) فإن لم يكن الراوي من رجال «التهذيب» ، فبإمكان الباحث أن يرجع لكتابين مهمين جدًا ألا وهما : « **التاريخ الكبير** » للإمام البخاري ، و « **الجرح والتعديل** » للحافظ ابن أبي حاتم.

(٣) فإن كان الراوي من المتكلَّم فيهم ، فعلى الباحث أن يُراجع كتب الضعفاء والمجروحين المعروفة وهي كثيرة ، وعمدتها : « **الكامل** » لابن عدي ، وأجمعها « **ميزان الاعتدال** » للحافظ الذهبي ، و« **لسان الميزان** » للحافظ ابن حجر.

(٤) إن ورد في ترجمة الراوي وصفه بالتدليس ، **فلابد للباحث أن يتحقق من هذا الوصف هل أُريد به التدليس حقيقة الذي شرطه السماع واللقاء** ، فيروي عن شيخه ما لم يسمعه منه ، بصيغة توهم السماع ، أم أنه الإرسال الذي لا يُشترط فيه السماع ، وإنما ينتفي فيه السماع مع إمكانية اللقاء والإدراك أو تحققهما ، فإن بعض العلماء يُطلقون وصف التدليس على الإرسال ، وبينهما بون شاسع في الحكم كما بيناه في الجزء الأول من هذه السلسلة «**مصطلح الحديث**» ، وكما بيناه من قبل في كتابنا : «**تيسير علوم الحديث**» و «**تيسير دراسة الأسانيد**».

ونمثِّل لذلك بمثالين :

**المثال الأول :**

قال شعبة : **أبو هريرة كان يدلس** .

فأطلق التدليس هنا على الإرسال.

قال الزركشي في «النكت» (٢/ ٦٩) :

« **إنما أراد به إسقاط الواسطة بينه وبين النبي ﷺ في بعض الأحيان** ، كما اتفق له في حديث صوم الجنب ، لما أُنكر عليه ، قال : حدثنيه الفضل بن عباس ، ولا ينبغي إطلاق مثل هذه العبارة في حقِّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، **وإنما ذلك إرسال** ».

**المثال الثاني :**

بشير بن المهاجر الغنوي ، روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه فتكلَّم فيه ابن حبان في «الثقات» ، وقال : « **دلَّس عن أنس ، ولم يره** »[1].

فأطلق وصف التدليس على الإرسال ، لأن شرط التدليس اللقاء وثبوت السماع في بعض الروايات.

ويمكن للراوي الاستعانة في بحثه في هذا الجانب بالكتب المصنفة في أسماء المدلسين ، ومنها : « **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** » للحافظ ابن حجر ، و « **إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ** » للعلاَّمة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله -.

---

(١) « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر (١/ ٤١١).

(٦) إن ورد في ترجمة راو من الرواة أن روايته عن شيخ من الشيوخ مرسلة ، أو فيها انقطاع، فعلى الباحث أن يتأكد أيضًا من ثبوت ذلك عنه ، فإن كثيرًا من العلماء قد يُطلقون القول بانقطاع السند بين راويين لمجرد أنهم لم يقفوا على تصريحٍ بالسماع بينهما ، في حين أن البعض الآخر قد يحكمون على هذه الترجمة بالاتصال ، لوقوفهم على ما يؤيد السماع .

وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك ، وذكرنا كيف يمكن التحقق من السماع من عدمه ، فلا نُطيل الكلام عليه.

**ولنطبِّق ما تقدَّم ذكره على المثال الرئيس.**

○ **مثال :**

بالعودة إلى المثال الرئيس الذي أوردناه ، وهو حديث :

« **ثلاث جدهن جد . . . .** ».

نبدأ بدراسة الشرط الأول من شروط الصحة ، ألا وهو : **الاتصال .**

**وقد قلنا من قبل** : إنه لا يهم بأي طريق يبدأ الباحث بحثه ، لأنه بعد طول الممارسة سوف تتكون عنده المَلَكَة التي تُؤهله لتقديم بعض الطرق على **بعض في الدراسة والتحقق من استيفاء شروط الصحة وعدمها.**

**وقلنا كذلك** : إنه من الأفضل أن نبدأ بالسند الأكثر شهرة وشيوعًا عند من خرَّج الحديث.

**فنبدأ بحديث أبي هريرة** - رضي الله عنه - .

وقد ورد عنه من طريقين :

**الأول** - وهو الأشهر - :

**من رواية** : عبد الرحمن بن حبيب بن أردك ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن يوسف بن ماهك ، عن أبي هريرة به.

وقبل البدأ في النظر في تراجم الرواة لمعرفة الاتصال ، ننظر السند عند من خَرَّجه ، هل ورد فيه التصريح بالسماع بين الرواة أم لا ، فهذا يوفر - ولا شك - جهدًا في البحث قد ينفقه الطالب من نفسه ووقته وجهده.

وبالرجوع إلى مصادر التخريج ، نجد أن الحاكم قد روى الحديث من هذا الطريق وفيه التصريح بالسماع بين الرواة جميعًا.

فأخرجه من طريق : **عبد الرحمن بن حبيب ، أنه سمع عطاء بن أبي رباح ، يقول : أخبرني يوسف بن ماهك ، أنه سمع أبا هريرة يحدِّث عن رسول الله ﷺ ، سمعه يقول** . . . الحديث.

فثبت بذلك اتصال هذا السند .

**فنبدأ بمراجعة السند الثاني عن أبي هريرة ، وهو من رواية** :

غالب بن عبيد الله ، عن الحسن ، عن أبي هريرة.

وبالرجوع إلى ترجمة الحسن ، وهو البصري من «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» نجد أن هناك كلامًا للعلماء في اتصال هذا السند.

قال أبو حاتم الرازي : « **لا يصح له السماع من أبي هريرة** ».

وهذا يُعطي الباحث إيقاظة بضرورة الرجوع إلى كتب «المراسيل» وعلى رأسها «المراسيل» لابن أبي حاتم ، فهذا النص غالبًا ما يكون من هذا المصدر.

وبالرجوع إلى «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٣٤) نجد فيه وفرة من أقوال العلماء في رواية الحسن عن أبي هريرة مقتضاها الانقطاع.

قال شعبة ليونس بن عبيد : الحسن سمع من أبي هريرة ؟ قال : لا ولا رآه قط.

وقال ابن المديني : « لم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئًا » ، وهو قول جماعة من الأئمة.

ولكن ورد عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال :

« **قال بعضهم عن الحسن : حدثنا أبو هريرة** ».

فهذا إن صح فمقتضاه إثبات اللقاء والسماع.

**ويؤيده** : ما ورد عن قتادة قال : **إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة** ، قيل له : زعم زياد الأعلم أن الحسن لم يلق أبا هريرة ، فقال : لا أدري.

فهذه المسألة لابد لنا من التحقق منها ، ذلك عن طريق النظر في رواية الحسن عن أبي هريرة في الكتب الستة ، وهل احتجَّ بها الشيخان أو أحدهما أم لا.

وبالرجوع إلى مسند أبي هريرة من كتاب «**تحفة الأشراف**» نجد أن البخاري قد خرَّج للحسن عن أبي هريرة ثلاثة أحاديث ، ولكن مقرونًا بمحمد بن سيرين.

وخرَّج له حديثًا منفردًا عن أبي هريرة معلقًا ، أي أنه لم يحتج بروايته عن أبي هريرة في أصل الصحيح.

ولكن سوف يجد الباحث في «التحفة» إشارة إلى حديث عند النسائي في «السنن» (٣٤٦١) : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أنبأنا

المخزومي وهو المغيرة بن سلمة ، قال : حدثنا وهيب ، عن أيوب ، عن الحسن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال :

« **المنتزعات والمختلعات هن المنافقات** » .

قال الحسن : **لم أسمعه من غير أبي هريرة** .

قال النسائي : « الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئًا » .

قلت : **هذا السند يُثبت سماعه من أبي هريرة** ، وتصريحه هذا مما لا مجال لرده ، لا سيما وأنه قد ورد **بسند صحيح عنه** .

ويبقى البحث في سماع غالب بن عبيد الله من الحسن .

فبمراجعة ترجمة غالب بن عبيد الله نجد أنه لم يُترجم له في «التهذيب» ، وإنما تُرجم له في «الكامل» لابن عدي ، وقد روى هذا الحديث عن الحسن بالعنعنة ، وقد ورد في ترجمته أن وكيعًا قد رآه ، وتركه لما سمعه يقول : حدثنا سعيد بن المسيب ، والأعمش ، إنكارًا عليه في تسميعه هذا منهما .

ومن نظر في ترجمته علم أنه شديد الضعف ، ومن ثمَّ لا يُوثق إن صرَّح بالسماع من الحسن أن يكون قد سمع منه أصلاً ، وإنما يُعلم ذلك بتنصيص العلماء عليه ، ولا شيء من ذلك ، متوفر .

فهذا يدل على أن اتصال روايته عن الحسن موضع تردد وتوقف .

**والآن** : بعد أن انتهينا من دراسة اتصال هذا السند ، نبدأ أيضًا بدراسة باقي أسانيد وطرق الحديث التي تقدَّم جمعها وذكرها .

**فندرس سند حديث أبي ذر** - رضي الله عنه - .

**وقد رواه عنه** : إبراهيم بن محمد، عن صفوان بن سليم، عن أبي ذر به.

وبمراجعة ترجمته ، نجد أن هناك كلامًا للعلماء في روايته عن الصحابة ، قال أبو داود السجستاني :

« **لم ير أحدًا من الصحابة إلا عبد الله بن بسر ، وأبا أمامة** ».

قلت : فهذا مقتضاه أن روايته عن أبي ذر مرسلة.

وأما رواية إبراهيم بن محمد عن صفوان ، فإن إبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى الأسلمي ، وهو منسوب إلى الكذب ، وقد ذُكر صفوان بن سليم ضمن الذين روى عنهم إبراهيم ، إلا أن أحدًا من العلماء لم يتعرض لاتصال هذه الرواية ، فحال الأسلمي تُغني عن النظر في ذلك - لسقوط الاحتجاج به ووهائه - ، والله أعلم.

وأما **حديث عبادة بن الصامت** - رضي الله عنه - :

**فقد رواه** : ابن لهيعة، حدثنا عبيد الله بن أبي جعفر، عن عبادة به.

فننظر في ترجمة عبيد الله بن أبي جعفر ، هل سمع من عبادة أم لا ؟

وبمراجعة ترجمته نجد أنه إنما يروي عن طبقة التابعين ، وإنما رأى الحارث بن جزء الزبيدي وحده ، فروايته عن عبادة بن الصامت لا شك أنها مرسلة ، لاسيما بالبحث في تواريخ الولادة والوفاة.

فإن عبادة بن الصامت توفي سنة (٣٤هـ) ، وأما عبيد الله بن أبي جعفر فقد ولد سنة ستين، فهذا مشعر أن بينهما أكثر من راو، والله أعلم.

وأما **حديث فضالة بن عبيد** - رضي الله عنه - :

**فقد رواه** : ابن لهيعة ، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر ، عن حنش ابن عبد الله السبأي ، عن فضالة به.

ومن السند نجد أن هناك تصريحًا بالسماع بين ابن لهيعة وبين عبيد الله ابن أبي جعفر ، فيبقى النظر في الاتصال والسماع بين :

عبيد الله بن أبي جعفر وبين حنش السبأي من جهة .

وبين حنش السبأي وبين فضالة بن عبيد - رضي الله عنه - من جهة أخرى.

فنرجع مرة أخرى إلى ترجمة عبيد الله بن أبي جعفر ، لننظر هل ذُكر حنش السبأي ضمن الذين روى عنهم عبيد الله أم لا؟

**وبالمراجعة ، نجد** : أن حنشًا السبأي لم يُذكر ضمن شيوخ عبيد الله ابن أبي جعفر ،فالظاهر أنه لا يُعرف له رواية عنه ، ومنه يُعلم أنه لا يصح له سماع منه وإلا لما تغاضى العلماء عن ذكره ضمن من روى عنهم عبيدالله ابن أبي جعفر ، فهذا الموضع موضع تردد وتوقف ، والله أعلم.

وأما رواية حنش بن عبد الله السبأي عن فضالة بن عبيد ، فإن من ترجم لحنش بن عبد الله قد ذكر روايته عن فضالة بن عبيد .

وبالرجوع إلى «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢/ ٩٩) نجد أنه قد أثبت له السماع من فضالة بن عبيد ، قال :« **سمع فضالة ورويفعًا** ».

يبقى عندنا بعد ذلك حديثان مرسلان : عن الحسن ، وابن جريج ، كلاهما عن النبي ﷺ .

وهذان لا حاجة في النظر في اتصالهما لكونهما من المراسيل ، بل الأقرب أنهما معضلان ، كما تقدَّمت الإشارة إليه.

وبهذا نكون قد استوفينا البحث في اتصال طرق الحديث.

○ **تدريب عملي :**

**ابحث اتصال السند التالي :**

**روى معاذ بن هشام ، قال : حدثني أبي ، عن قتادة ، عن عبد الله بن سرجس : أن رسول الله ﷺ نهى أن يُبال في الجُحر.**

○ **الجواب:**

بالنظر إلى هذا السند نجد أن معاذ بن هشام قد صَرَّح بالسماع من أبيه، فلا حاجة لنا في تفقد سماعه من أبيه ، ويبقى البحث في سماع أبيه من قتادة ، وفي سماع قتادة من عبد الله بن سرجس.

وبالرجوع إلى ترجمة هشام بن أبي عبد الله سنبر الدستوائي نجد أن سماعه من قتادة متحقق ، بل هو من الطبقة الأولى من أصحاب قتادة ، ومن أثبت الناس فيه ، قد أكثر ملازمته ، وأكثر من السماع منه ، حتى عُرف بالرواية عنه.

ويبقى الآن النظر في اتصال السند بين قتادة ، وبين عبد الله بن سرجس - رضي الله عنه -.

وبالرجوع إلى ترجمة قتادة ، نجد أن العلماء قد اختلفوا في سماعه من عبد الله بن سرجس.

فقال الإمام أحمد - رحمه الله - : « ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبي ﷺ ، إلا عن أنس رضي الله عنه» ، قيل له : فابن سرجس ، **فكأنه لم يره سماعًا**.

وتابعه على هذا القول الحاكم أبو عبد الله في «علوم الحديث».

وأما أبو حاتم الرازي فكأنه خالف الإمام أحمد في ذلك ، فقال :

« قتادة عن أبي هريرة مرسل ، وقتادة عن عائشة مرسل ، **ولم يلق قتادة من أصحاب النبي ﷺ إلا أنسًا وعبد الله بن سرجس** » .

فهذا ظاهره إثبات سماعه منه ، وفيه زيادة علم عما أورده الإمام أحمد ، فإن أبا حاتم لا يكتفي بمجرد اللقاء والإدراك ، وإنما يشترط ثبوت السماع ، وقد يُعبرون عن السماع بـ «**الإدراك**» .

**فهذا يدل على أن سماعه منه ثابت بهذا النص** ، والله أعلم .

## تدريبات للاجتهاد الشخصي

**(١) التدريب الأول :**

ابحث في اتصال الأسانيد التالية :

- الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

- سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة بن دعامة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

- همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن مسلم بن يسار .

- يحيى بن أبي كثير ، عن زيد بن سلام ، عن عبد الرحمن بن شبل .

**(٢) التدريب الثاني :**

حرِّر الكلام في عنعنة سليمان بن مهران الأعمش ، متى تُقبل ، ومتى تُردُّ ؟

**الدرس الثالث:**

## الخطوة الثالثة: البحث في ضبط وعدالة الرواة

بعد أن انتهينا من التعرف على طريقة البحث في اتصال السند وكيفية التحقق منه ، ننتقل إلى البحث في عدالة الرواة وضبطهم.

○ **البحث في عدالة الرواة :**

**فمن أهم ما يوليه الباحث اهتمامه فيما يتعلق بعدالة الرواة :**

(١) نسبة الراوي إلى بعض الأهواء أو البدع ، كالرفض ، أو القدر، أو الإرجاء.

فينظر الباحث فيما يرويه الراوي ، إن كان مما يشيد به بدعته ، والمتن فيه نكارة ظاهرة ، فحينئذ يُعلُّ الحديث بروايته له ، لأن العلماء على عدم قبول رواية الموصوف بنوع بدعة إذا روى ما يشيد به بدعته.

(٢) بعض الأئمة والنقاد قد يُجرِّحون الراوي بما لا يُجرح به من قِبل عدالته ، كسماعه للمعازف ، أو دخوله في عمل السلطان ، ونحوها ، وعند التحقيق فلا تعلُّق لهذه الأمور بالاحتجاج بالراوي من عدمه ، وقد فصَّلنا ذلك من قبل في الجزء الأول ، فلا حاجة لنا للإعادة هنا.

**ومن أهم ما يوليه الباحث اهتمامه فيما يتعلق بضبط الرواة والجرح والتعديل مسائل :**

**(١) التثبت من لفظ الجارح أو المزكي.**

ذلك لأنه يقع لبعض الرواة أو لبعض المصنفين بعض التصحيف أو الخطأ عند نقل كلام بعض النقاد في أحد الرواة ، وعليه يتغير حكم الباحث بتحريف هذا النقل.

○ **مثال :**

**عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي.**

نقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه قال فيه :

« **ليس بشيء** ».

والثابت عن ابن معين أنه قال : « **ليس به بأس** ».

كذا رواه عثمان بن سعيد الدارمي عنه ، ومن طريقه أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٤).

وابن الجوزي له أوهام في النقل عن الأئمة معروفة.

**(٢) قد يذكر بعض النقاد الراوي ضمن الضعفاء اعتماداً على قول بعض الأئمة فيه ، ظناً منه بأن ما ورد فيه من قبيل الجرح.**

فمثل هذا لا يُقبل جرحه إن ورد بمقابله تعديل معتمد ، لأن الراوي لا يُجرح إلا بما يصح الجرح به ، ولنمثِّل على ذلك بمثال.

○ **مثال :**

**عمارة بن غَزِيَّة ، أحد الثقات.**

قد وثَّقه الإمام أحمد ، وأبو زرعة، وقال ابن معين : « صالح »، وقال النسائي : « ليس به بأس » ، وقال أبو حاتم : « ما بحديثه بأس ،

كان صدوقًا »، وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث » ، وقال العجلي : « ثقة » ، ومثله عن الدارقطني .

وأما العقيلي فأورده في «الضعفاء» ، ولم يورد ما يدل على جرحه ، وإنما أورد عن ابن عيينة كلامًا كأنما اعتمد عليه في تضعيفه ، ولا يقتضي كلام ابن عيينة هذا تضعيفًا .

ولذا استدرك الذهبي عليه ذلك فقال في «الميزان» :

« ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء ، وما قال فيه شيئًا يُلينه أبدًا ، سوى قول ابن عيينة : جالسته كم مرة ، فلم أحفظ عنه شيئًا ، **فهذا تغفُّل من العقيلي ، إذ ظنَّ أنَّ هذه العبارة تليين ، لا ، والله** » .

**(٣) لابد من التثبت من لفظ الجارح ، فإن بعض الأئمة ينقلون الجرح على المعنى ، فيختلف مقتضاه ، ومثله التعديل .**

○ **مثال :**

**محمد بن الحسن بن التل الأسدي .**

نقل الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥١٢) :

« قال ابن عدي : **حدَّث عن محمد الملقب بالتل الثقات ، ولم أر بحديثه بأسًا** » .

وأما في كتابه : «من تُكُلِّم فيه وهو موثق» ، فاقتصر على إيراد الشطر الأخير فقط من كلام ابن عدي ، ونسبه إليه .

وبمراجعة «الكامل» لابن عدي ، نجد أن تمام قوله : « **له أحاديث أفراد ، وحدَّث عنه الثقات ، ولم أر بحديثه بأسًا** » .

فهذا القول محمول على أنه لا بأس به إذا لم ينفرد بما لا يُتابع عليه، لأنه عُلم من حاله أنه ينفرد عن الثقات بأشياء ، وهو من أسباب القدح والجرح عند أهل العلم، بخلاف ما يفيده المنقول في كتابي الذهبي ، فإن مقتضاهما التوثيق والتعديل والاحتجاج.

○ **مثال آخر :**

**سعيد بن بشير .**

نقل الذهبي في كتابه « من تُكُلِّم فيه وهو موثق » عن شعبة توثيقه.

فإذا ما راجع الباحث قول شعبة فيه ، لوجده لا يقتضي التوثيق بحال ، فإنما قال فيه شعبة: « صدوق اللسان » ، وهذا معناه - وغايته - أنه لم يكن يتعمد الكذب ، لا أنه ثقة بمعنى التوثيق في العدالة والضبط.

وقد ورد عن الجمهور تضعيفه ، لا سيما في روايته عن قتادة بن دعامة السدوسي.

○ **مثال آخر :**

**بشر بن شعيب بن أبي حمزة .**

ثقة ، إلا أن ابن حبان قد أورده في «الثقات» ، ثم عاد فذكره في «المجروحين» اعتمادًا على نقلٍ وهم فيه على البخاري أنه قال : «**تركناه**».

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٩٦) :

**« هذا خطأ نشأ عن حذف ، فالبخاري إنما قال : تركناه حيًا ، وقد تعقَّب ذلك أبو العباس النباتي على ابن حبان في الحافل فأسهب ».**

**(٤) بعض العلماء قد يُطلق «التوثيق» بمعنى العدالة لا الضبط.**

وهذا ظاهر جدًا من تتبع ألفاظ الجرح والتعديل عند العلماء، ومنهم من يُطلق «التوثيق» بمعنى أن الراوي لا يتعمد الكذب، وهو يقع بعض الأحيان في كلام ابن معين.

○ **مثال:**

**محمد بن سابق.**

قال فيه يعقوب بن شيبة: «كان شيخًا، صدوقًا، ثقةً، وليس ممن يوصف بالضبط للحديث».

فأطلق يعقوب بن شيبة: «الصدوق» و«الثقة» عليه، ثم بيَّن أنه خفيف الضبط، ولا يُعتمد عليه، فقال: «ليس ممن يوصف بالضبط»، فأراد بـ «الصدوق» و«الثقة» العدالة، وأنه لا يتعمَّد الكذب.

**(٥) قد يُطلق الناقد لفظ التوثيق على أحد الرواة، ثم قد يُطلق بعد لفظ التجريح.**

فهذا لاحتمالين:

**الأول**: أنه أراد بالتوثيق عموم حاله، وبالتجريح حديثًا بعينه أخطأ فيه.

**الثاني**: أنه أطلق عليه التوثيق أولاً، ثم تبيَّن له بعد ضعفه، فأطلق فيه التجريح.

○ **مثال:**

**محمد بن راشد المكحولي.**

قال فيه النسائي : «ثقة» ، وفي موضع آخر :«لا بأس به » ، ثم عاد مرة أخرى فقال فيه : « ليس بالقوي ».

قلت : الراجح توثيقه ، فقد وثقه الأئمة كابن المبارك ، وشعبة ، وأحمد ، وابن معين ، وغيرهم.

فالظاهر أن قول النسائي الأخير بتليينه في شأن حديثٍ بعينه ، لا في عموم حاله ، والله أعلم.

**(٦) إذا اختلف حكم الناقد في أحد الرواة ، فورد عنه التوثيق ، والتجريح ، ولم يكن هناك مجال للتوفيق بينهما .**

فيُقدَّم التجريح ، لأن فيه زيادة علم على التوثيق ، فمقتضاه أن يكون آخر القولين من الناقد.

**(٧) لا يُقبل الجرح من الجارح إذا كان فيه تحامل.**

لا سيما إن كان ذلك بسبب العقائد والمذاهب ، أو لأجل الإسراف والتساهل في إطلاق الجرح في الرواة ، أو غمز الراوي بالغلطة والغلطتين.

**ر مثال :**

**محمد بن فليح بن سليمان.**

قال فيه ابن معين : «فليح ليس بثقة ، ولا ابنه».

واستدرك عليه أبو حاتم هذا القول منه.

فنقل عنه ابنه في «الجرح والتعديل»(٨/ ٥٩) أنه قال:

**« كان يحيى بن معين يحمل على محمد بن فليح بن سليمان ».**

قال ابنه : فقلت لأبي : فما قولك فيه ؟ قال : ما به بأس ، ليس

بذاك القوي.

فلم يقبل أبو حاتم هذا الجرح الشديد من ابن معين لتحامله على محمد بن فليح.

**(٨) لابد من التثبت من عزو أقوال الجارحين والمزكين.**

فقد يختلط على بعض المصنفين عزو قول أحد الجارحين في أحد الرواة ، فيُخطئ وينقله في راو آخر.

○ **مثال :**

**محمد بن قيس.**

نقل الذهبي عن ابن معين أنه قال فيه : « ليس بشيء ».

وأما الحافظ ابن حجر فقد نقل هذا القول عن ابن معين على وجه التعجب .

ذلك لأن محمد بن قيس مُوَثَّق ، وَثَّقَه الفسوي ، وأبو داود ، وأورده ابن حبان في «الثقات» .

والأقرب عندي أن الذهبي قد وهم في هذا العزو ، وإنما قال ابن معين هذا القول في محمد بن سعيد بن قيس المصلوب ، فالظاهر أنه اختلط على الذهبي.

وكأنه لأجل ذلك لم يعتد الحافظ ابن حجر بما نقله الذهبي عن ابن معين ، فقال فيه في «التقريب» : « ثقة ».

○ **مثال آخر :**

**داود بن عبد الله الأودي.**

وثقه أحمد ، وأبو داود، وقال النسائي :«ليس به بأس» .

وأما ابن معين فقال في رواية الكوسج : «ثقة».

وذكر المزي في «تهـذيب الكمال» (٨/ ٤١٣) أن الدوري نقل عن ابن معين قوله فيه : « ليس بشيء ».

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٥) :

« **يُحرر هذا ، فإنه عن الدوري،عن ابن معين في داود بن يزيد** ».

قلت : هو قطعًـا خطأ فاحش من المزي ، فـإن الدوري قد روى عن ابن معين في «تاريخه» (٢٩٧٠) قوله :

« **داود بن عبد الله الأودي الذي يروي عنه حسن بن صالح وأبو عوانة ثقة** ».

**(٩) وصف الراوي بسعة الرواية والحفظ ، لا يقتضي وصفه بالضبط أو بالعدالة.**

فكم من راوٍ ذُكر ضمن حفاظ الحديث والأثر لكثرة ماسمع وحفظ ، إلا أن العلماء قدحوا فيه إما من جهة الضبط ، وإما من جهة العدالة.

○ **مثال :**

**الشاذكوني** - سليمان بن داود - حافظ كبير .

قال أحمد بن حنبل : «أحفظنا للأبواب سليمان الشاذكوني»

إلا أنه قد تُكُلِّم في عدالته.

وقد سئل صالح جزرة عنه ، فقال : **ما رأيت أحفظ منه** ، قيل : بم كان يُتهم ؟ قال : **كان يكذب في الحديث**.

وقال ابن معين : « **جربت على الشاذكوني الكذب** ».

○ **مثال آخر :**

**محمد بن أبي السري العسقلاني.**

قال ابن حبان : « كان من الحفاظ ».

قلت : قد ليَّنه الأئمة ، واستنكروا عليه بعض الأحاديث ، قال أبو حاتم : « ليِّن الحديث » ، وقال ابن عدي : « كثير الغلط »، وقال ابن وضاح : « كان كثير الحفظ ، كثير الغلط ».

فذكروه بالحفظ ، وتكلَّموا فيه من قِبلِ حفظه وضبطه.

**(١٠) لابد من النظر في الرواة عن الراوي عند دراسة حاله من جهة الجرح والتعديل.**

ذلك لأن رواية بعض الأئمة عن بعض الرواة يُعدُّ توثيقًا لهؤلاء الرواة، إذا كان هؤلاء الأئمة لا يروون إلا عن ثقة.

○ **مثال :**

**عبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطَّان** من الأئمة النقاد ، وهم لا يروون إلا عن ثقة عندهم ، فروايتهما عن بعض الرواة يُعد توثيقًا منهما لهم.

وقد ورد في «سؤالات أبي داود » للإمام أحمد (١٣٧) قال :

قلت لأحمد : إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول ، يُحتجُّ بحديثه ؟ قال : **يُحتجُّ بحديثه**.

وقال (٤٦٩) :

سمعت أحمد ، قال : عثمان بن غياث ثقة ، أو قال : لا بأس به ، ولكنه مرجئ ، **حدَّث عنه يحيى ، ولم يكن يُحدِّث إلا عن ثقة**.

○ **مثال آخر** :

**مالك بن أنس** - رحمه الله - إمام دار الهجرة والمدينة النبوية ، من الأئمة النقاد ، **وكان لا يروي إلا عن ثقة**.

وقد قال ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٩١) في ترجمة أبي الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس :

« وكفى بأبي الزبير صدقًا أنْ حدَّث عنه مالك ، **فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة** ».

قلت : وكذلك قد يُنتفع بذلك في أمر التدليس ، فإن بعض الأئمة كانوا يتفقدون السماع من شيوخهم لا سيما الموصوفون منهم بالتدليس ، فإذا ورد رواية ذلك المدلس من طريق ذلك الإمام الذي عُرف بتفقده السماع ممن روى عنهم ، حينئذ تُقبل عنعنته.

○ **مثال** :

**شعبة بن الحجاج** - رحمه الله -.

كان ممن يتفقد السماع من شيوخه ، لا سيما من نُسب منهم إلى التدليس ، وقد قال - رحمه الله - :

**كفيتكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة**[1].

وقال : **كنت أنظر إلى فم قتادة ، فإذا قال : حدَّثنا كتبت ، وإذا قال : حُدِّثت لم أكتبه**[2].

---

(١) « معرفة السنن والآثار » (١/ ١٥٢).

(٢) « الكامل » لابن عدي (١/ ٨١).

**(١١) من عُرف بالتعنت لم يُقبل منه الجرح.**

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -[١] :

**« لا يُقبل جرح من أفرط فيه ».**

○ **مثال :**

**وهب بن جرير** إمام ثقة ، احتج به الجماعة .

وأما عفان بن مسلم فقد جرحه ، ووقع فيه بلا بينة ، فلم يُقبل منه.

قال الآجري في «سؤالاته لأبي داود السجستاني» :

قلت لأبي داود : بلغك عن عفان أنه يُكذِّب وهب بن جرير؟ فقال: حَدَّثني عباس العنبري ، قال : سمعت عليًا يقول : **أبو نعيم وعفان صدوقان ، لا أقبل كلامهما في الرجال ، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه**[٢].

**(١٢) لابد من التثبت من مستند الجرح.**

فقد يجرح بعض الأئمة والنقاد أحد الرواة بما لا يثبت ، ولا مستند صحيح له.

○ **مثال :**

**وهب بن جرير بن حازم.**

قال الحافظ الذهبي : **« ثقة ، يُحتجُّ به ، وقَد ضُعِّف في شعبة »** .

**قلت** : قد وثقه أهل العلم ، والأئمة ، ورووا عنه ، واحتجوا

---

(١) « نزهة النظر » (ص: ١٤٢) بتعليقي.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٤٩٥).

بحديثه ، إلا أن ابن مهدي كان يقول : « ها هنا قوم يُحدِّثون عن شعبة ، ما رأيناهم عند شعبة » ، يُعرِّض بوهب بن جرير.

قال أحمد : « ما رُئي وهب بن جرير عند شعبة قط ».

فكأن ذلك مستند من جرحه في شعبة ، وضعَّف روايته عنه فيها.

وهو مستند ضعيف ، بل مردود ، فقد صرَّح وهب بخلاف ذلك ، فقال : « **كتب لي أبي إلى شعبة ، فكنت أجيء ، فأسأله** ».

قلت : وعدم رؤية ابن مهدي له ، لا يمنع سماعه منه ، والله أعلم.

والظاهر أن هذا الجرح من ابن مهدي مما لا يثبت عند الأئمة ، فقد احتجَّ الشيخان بحديثه عن شعبة .

ومثلهما الحافظ ابن حجر ، فإنه لم يتعرَّض له بجرح أو تليين ، بل قال في «التقريب» : « **ثقة** ».

○ **مثال آخر** :

**يزيد بن عبد الله بن قسيط المدني.**

قد عدَّله الأئمة ، فقال ابن معين : « ليس به بأس » ، وقال النسائي : « ثقة » ، وقال ابن عدي : « مشهور عندهم ، وهو صالح في الروايات » ، وقال ابن إسحاق : « ثقة ، وكان ممن يُستعان به في الأعمال لأمانته وفقهه » ، وأورده ابن حبان في «ثقاته» ، وقال : «ربما أخطأ».

وأما أبو حاتم ، فقال : « ليس بالقوي ، لأن مالكًا لم يرضه ».

فليِّنه أبو حاتم الرازي اعتمادًا على حكاية عن مالك فَهِمَ منها أن مالكًا لم يرضه ، وليس الأمر كذلك.

فقد نُقِلَ عن عبد الرزاق ، أنه قال لمالك : مالَكَ لا تحدِّثني بحديث

ابن المسيب ، عن عمر ، وعثمان في المعاطاة ، فقال : **العمل عندنا على خلافه ، والرجل ليس هناك ، يعني يزيد بن عبد الله بن قسيط .**

فكأنما فهم أبو حاتم من هذه الحكاية تليين مالك له .

وقد أجاب عنه ابن عبد البر في «الاستذكار» ، فقال :

« كلام أبي حاتم بأن قول عبد الرزاق أن مراد مالك بقوله : «والرجل ليس هناك » يعني به يزيد بن قسيط غلط من عبد الرزاق ، لظنه أن مالكًا سمعه منه ، وإنما سمعه مالك منه بواسطة رجل لم يسمه كما رواه الحارث بن مسكين ، عن ابن القاسم ، عن مالك ، عمن حدَّثه عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، فإنما أراد مالك الرجل الذي كتم اسمه ».

**(١٣) رواية الثقة لحديث باطل لا يقدح فيه إذا كان على التوهم .**

ذلك لأن خطأ الراوي في الحديث مما لا يقدح فيه ، بخلاف من تعمَّد ذلك ،كتركيب سند لمتن،أو رواية متن مشهور بسند غريب ، ونحوه.

فالراوي الثقة قد يُخطئ ، وليس من شرط الثقة أن لا يُخطئ ، وإنما إذا كَثُر الخطأ منه جُرح بذلك.

**مثال :**

قال أبو زرعة الدمشقي : قلت لدحيم : حدثنا نعيم بن حماد ، عن عيسى بن يونس ، عن حريز بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، عن عوف بن مالك ، عن النبي ﷺ قال :

« **تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة . . .** » الحديث.

فقال : « هذا حديث صفوان بن عمرو ، حديث معاوية ، **يعني أن**

**إسناده مقلوب** » .

قال أبو زرعة : وقلت لابن معين في هذا الحديث ، **فأنكره ، قلت : فمن أين يؤتى ، قال : شُبِّه له** .

وقال محمد بن علي المروزي : سألت ابن معين عنه ، فقال : **ليس له أصل ، قلت : فنعيم ، قال : ثقة ، قلت : كيف يُحدِّث ثقة بباطل ، قال : شُبِّه له**[1] .

**(١٤) النظر في سبب الجرح .**

فبعض الأئمة قد يجرحون الراوي بما لا يُجرح به ، وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك .

○ **مثال** :

**يعقوب بن حميد بن كاسب .**

قال البخاري : « لم يزل خيِّرًا ، في الأصل صدوق » .

ووثقه ابن معين في رواية مضر بن محمد عنه ، وفي رواية الدوري، قال : « ليس بشيء» ، وفي موضع آخر : « ليس بثقة » ، قيل له : من أين قلت ذاك ؟ ، قال : « **لأنه محدود** » ، قيل : أليس هو في سماعه ثقة ؟ قال : « **بلى** » .

قلت : فجرحه بهذه العلة خارج عن أسباب الجرح المعتمدة، بل إقامة الحد على المسلم ترفع المؤاخذة عنه بالذنب يوم القيامة، فكيف في الدنيا ؟!

---

(١) « تهذيب التهذيب » (١١/ ٤١١) .

**(١٥) خطأ بعض الثقات لا يدفع عنهم وصف التوثيق.**

لأنه كما تقدَّم ليس من شرط الراوي أن لا يُخطئ ، ولكن من شرطه ألا يكثر الخطأ منه.

○ **مثال :**

**أبو بكر بن عياش.**

مختلف فيه ، وهو على التحقيق ثقة له أوهام وأخطاء.

قال ابن حبان:

« كان من العُبَّاد الحفاظ المتقنين ، وكان يحيى القطَّان وعلي بن المديني يُسيئان الرأي فيه ، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه ، فكان يهم إذا روى ، **والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر ، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدُّم عدالته** ».

**(١٦) لا اعتبار بالجرح المبهم ، إن ورد بمقابله تعديل معتمد.**

ذلك لأن الجرح المبهم يكون عاريًا عن أسباب الجرح ومستنداته ، فقد يكون مستندًا إلى ما لا يصح الجرح به ، وقد يكون تقليدًا لبعض النقاد والأئمة ، وقد يكون مبنيًا على سوء فهم كلام بعض العلماء في الراوي ، فإذا ورد بمقابله تعديل من ناقد معتمد معروف إما بالتشدد أو الاعتدال ، فيُقبل التوثيق ، ويُردُّ الجرح لإبهامه.

○ **مثال :**

**حسين بن ذكوان المعلم.**

أورده العقيلي في «الضعفاء» ، وقال(١/ ٢٥٠) :

«مضطرب الحديث» ، وروى عن يحيى القطان - أنه ذُكرت أحاديث حسين المعلم - فقال : « فيه اضطراب ».

وهذا كله من قبيل الجرح المبهم ، فلا يُعتمد لمقابلته ما ورد فيه من تعديل معتمد.

فقد قال ابن معين ، وأبو حاتم،والنسائي :«ثقة» ، وقال أبو زرعة : «ليس به بأس».

ولذا قال الحافظ الذهبي في كتابه «من تُكُلِّم فيه وهو مُوثَّق»(٨٩) :

« **ثقة مشهور ، ضعفه العقيلي بلا حجة** ».

○ **مثال آخر :**

**عمارة بن غَزِيَّة .**

وثقه الإمام أحمد ، وأبو زرعة ، ، وقال ابن معين : « صالح » ، وقال النسائي : « ليس به بأس » ، وقال أبو حاتم : « ما بحديثه بأس ، كان صدوقًا »،وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث » ،وقال العجلي : « ثقة » ، ومثله عن الدارقطني .

وضعفه ابن حزم بلا مستند ، فلم يُقبل منه.

قال الذهبي في «الميزان» على وجه التعجب :

« **ما علمت أحدًا ضعفه سوى ابن حزم** ».

**(١٧) لا يُلتفت إلى جرح الجارح إن اختلفت المذاهب بينه وبين من يجرحه.**

كاختلافهما في العقائد ، فإن اختلاف العقائد قد أوجب كلام

المختلفين بعضهم في بعض ، وكذلك اختلاف المذاهب.

ولكن هل هذا بإطلاق ؟ لا بل هذا مقيَّد بما إذا ورد جرحه مبهمًا ، وأما إذا ورد جرحه ببينة مفسَّرة ، وببينة عادلة ، فحينئذ يُقبل جرحه ، ويُعمل به.

**مثال :**

**أبان بن تغلب :**

أحد الثقات، احتج به البخاري، ووثقه أحمد، وابن معين ، وأبو حاتم الرازي ، والنسائي ، وقال ابن عدي : « له نسخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة ، وهو من أهل الصدق في الروايات ، وهو في الرواية صالح لا بأس به » ، وقال ابن عجلان ، وهو من الرواة عنه : « رجل من أهل العراق من النُّسَّاك ثقة ».

وأما الجوزجاني فقد حطَّ عليه لاختلاف العقائد بينهما فذكره في كتاب «أحوال الرجال» (٧٤) ، وقال :

« **أبان بن تغلب : مذموم المذهب ، مجاهر زائغ** ».

قلت : والجوزجاني موصوف بالنصب ، ويحمل على كل من وُصف بالتشيع وإن كان من الثقات ، ولم يقبل الأئمة منه هذا الجرح.

وقد اعتدل في حاله ابن عدي ، فقال :

« هو من أهل الصدق في الروايات وإن كان مذهبه مذهب الشيعة ، وهو في الرواية صالح ، لا بأس به ».

وقد علَّق عليه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٨١) بقوله :

« هذا قول منصف، وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين ،

فالتشيع في عُرف المتقدِّمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان ، وأن عليًا كان مصيبًا في حروبه ، وأن مخالفه مخطئ ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ، وربما اعتقد بعضهم أن عليًا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعًا دينًا صادقًا مجتهدًا ، فلا تُردُّ روايته بهذا لا سيما إن كان غير داعية ».

○ **مثال آخر** :

**أحمد بن عبدة الضبي.**

وثقه أبو حاتم ، والنسائي ، وأورده ابن حبان في «ثقاته».

وأما ابن خراش ، فتكلَّم فيه ، ولم يأت بجرحة مبينة.

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٥١) :

« **تكلَّم فيه ابن خراش ، فلم يلتفت إليه أحد للمذهب** ».

**(١٨) الطعن في حديث من أحاديث الراوي لا يعني الطعن في جميع رواياته.**

فقد يُخطئ الراوي في حديث بعينه يستنكره عليه الأئمة والنقاد ، وقد يُلقَّن حديثًا فيرويه على الوهم ، وقد يُدسُّ في كتابه حديثًا ليس من حديثه ، فحينئذ لا يُطعن في ثقة الراوي بذلك ، وإنما ينص الأئمة على ضعفه في هذا الحديث وحسب.

○ **مثال** :

إبراهيم بن العلاء بن الضحاك.

روى عنه أبو حاتم الرازي ، وقال : «صدوق».

وإنما عيب عليه حديثٌ حدَّث به على الوهم ، كان ملحقًا بكتابه .

وقد روى ابن عدي : سمعت أحمد بن عمير ، سمعت محمد بن عوف يقول - وذكرت له حديث إبراهيم بن العلاء، عن بقية، عن محمد بن زياد ، عن أبي أمامة رفعه : « **استعتبوا الخيل فإنها تعتب** » فقال - : رأيته على ظهر كتابه ملحقًا ، فأنكرته ، فقلت له ، فتركه.

قال ابن عوف : **وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم ، كان يسوي الأحاديث ، وأما أبوه فشيخ غير متهم ، لم يكن يفعل من هذا شيئًا** .

قال ابن عدي : **وإبراهيم حديثه مستقيم ، ولم يُرم إلا بهذا الحديث ، ويُشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكر محمد بن عوف** .

## ○ عودة إلى المثال الرئيس :

والآن نطبِّق ما تعلمناه في الدرس السابق على المثال الرئيس عندنا ، والذي قمنا بجمع طرقه من قبل.

فنبدأ بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

وكما تقدَّم فقد ورد من طريقين :

**الأول** : من رواية عبد الرحمن بن حبيب بن أردك ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن يوسف بن ماهك ، عن أبي هريرة .

فنبدأ بمراجعة تراجم رواة هذا السند ، فنبدأ بـ :

**(١) يوسف بن ماهك** :

وبمراجعة ترجمته ، نجد أن الأئمة على توثيقه ، فقد وثقه ابن معين، والنسائي ، وابن خراش ، وابن سعد ، وأورده ابن حبان في «الثقات».

ولم يتعرض له أحد بجرح ، فهو : « **ثقة** ».

**(٢) عطاء بن أبي رباح** :

وبمراجعة ترجمته نجد أن الأئمة قد حكموا بإمامته وثقته وجلالته ، وإنما تكلَّموا في سماعه من بعض الصحابة ، وهذا لا اتصال له بالعدالة والضبط.

إلا أن ابن المديني قد رُوي عنه أنه قال :

**كان ابن جريج وقيس بن سعد قد تركا عطاء بأخرة.**

قال الذهبي في «الميزان»(٣/ ٧١) :

« **لم يعن الترك الاصطلاحي ، بل عنى أنهما بطَّلا الكتابة عنه ، وإلا فعطاء ثبت رضي** ».

**(٣) عبد الرحمن بن حبيب بن أردك :**

وبمراجعة ترجمته نجد أنه قد ورد فيه جرح وتعديل .

**فأما الجرح** : فقد قال فيه النسائي : «منكر الحديث».

**وأما التعديل** : فقد أورده ابن حبان في «الثقات» ، وقال الحاكم : «من ثقات المدنيين».

قلت : الجرح الوارد فيه بمنزلة الجرح المفسر ، فإنه لا يُطلق هذا الجرح على الراوي إلا إذا روى ما يُستنكر عليه على قلة ماروى ، أو أكثر من المخالفة أوالتفرد بما لا يُحتمل منه في حالة الإكثار من الرواية.

وقد قابله تعديل الحاكم ، وابن حبان ، وكلاهما منسوبان إلى التساهل ، فالمعتمد القول بتجريحه ، والله أعلم.

ولذا قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» : « ليِّن ».

فكأنه جمع بين الأقوال الثلاثة ، فخرج بهذا الجرح الهيِّن ، والأولى أن يُقال أقل أحواله أن يكون : «ضعيفًا» ، إن لم «يكن منكر الحديث» كما قال النسائي ، والله أعلم.

وأما **الطريق الثاني** عن أبي هريرة ، فهو من رواية :

غالب بن عبيد الله ، عن الحسن ، عن أبي هريرة.

فنبدأ بالنظر في تراجم السند :

**(١) الحسن بن أبي الحسن البصري :**

وبالرجوع إلى ترجمته ، نجد أن العلماء والنقاد قد حكموا بتوثيقه وحفظه وإمامته ، وإنما تكلَّموا فيه لأمرين :

**الأول** : روايتـه عن بعض الصحـابة ، ولم يسمع منهم ، وكـذلك روايته بعض المراسيل عن النبي ﷺ ، وهذا لا تعلُّق له بالجرح والتعديل.

**الثاني** : أنه تكلَّم في القـدر ثم عاد ، ذلك أنه كـان يقول : **الخير بقدر ، والشر ليس بقدر** ، قال أيوب السختياني :

**فناظرته في هذه الكلمة ، فقال : لا أعود.**

فرجع عنها وأثبت القدر في الخير والشر.

قال حميد : قرأت القرآن على الحسن ، ففسَّره على الإثبات ، يعني على إثبات القدر ، وكذا رواه عنه حبيب بن الشهيد ، ومنصور بن زاذان .

وروى ابن عون عنه ، أنه قال :

**من كذَّب بالقدر فقد كفر.**

فثبتت بذلك « **ثقته وإمامته** » ، والله أعلم.

**(٢) غالب بن عبيد الله الجزري** :

وبالبحث في «التهذيب» نجد أن الحافظ المزي ، لم يذكره في كتابه ، وكذا الحافظ ابن حجر ؛ لأنه ليس من رجال الكتب الستة.

وقد تقدَّم في جـمع الطرق ، معرفة أن هذا الحديث قـد أخرجه ابن عدي في«الكامل» في ترجمة غالب هذا،فنرجع إلى ترجمته في «الكامل»، فنجد أن العلماء قد تكلَّموا فيه بكلام شديد .

قال ابن معين : « ليس بثقة » ، وقال الجوزجاني : « ليس بمقنع في الحـديث » ، واستنكر الحـافظ ابن عـدي عليه هذا الحـديث في الطلاق ، وقال : « ولغالب غير ما ذكرت ، وله أحاديث منكرة المتن مما لم أذكره ».

وورد في ترجمته من «الميزان» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٣١) :

« وقال الدارقطني ، وغيره: متروك ».

قلت : فأجمع النقاد على ضعفه ووهائه ، بل أنكروا عليه هذا الحديث الذي رواه عن الحسن عن أبي هريرة.

بل تركه وكيع بن الجراح لأنه سمَّع لنفسه من سعيد بن المسيب والأعمش ، وقال : «حدَّثنا» .

فمثله يكون شديد الضعف ، والله أعلم.

**والآن**: بعد أن انتهينا من دراسة أحوال رواة حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - نبدأ بدراسة أحوال رواة **حديث أبي ذر** - رضي الله عنه -.

**وقد ورد حديث أبي ذر من طريق** :

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، عن صفوان بن سليم ، عن أبي ذر به.

فأما :

**(١) صفوان بن سليم** :

فقد اجتمعت كلمة الأئمة النقاد على توثيقه ، فوثقه سفيان ، وابن سعد ، وأحمد بن حنبل ، ويعقوب بن شيبة ، وغير واحد.

وروى عنه الإمام مالك ، ومالك لا يروي إلا عن ثقة عنده .

وإنما عيب عليه القول بالقدر ، ولا تعلُّق لهذا الحديث بهذه البدعة ، ولا هو يؤيدها بحال ، ومن ثمَّ فهو ثقة يُحتجُّ به.

**(٢) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي** :

من نظر في ترجمة هذا الراوي وجد أهل العلم مجتمعين على وهائه

وسقـوطه ، وقد سئل عنه مـالك : أكان ثقة ؟ قـال : « لا ، ولا ثقة في دينه » ، وقال أحمد : « لا يُكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، كان يروي أحاديث منكرة لا أصل لها ، وكان يأخذ أحاديث الناس يضـعها في كتبه » ، وقال يحـيى بن سعـيد القطَّان: « كـذاب » ، وقال بشر بـن المفضل : « سألت فقهاء المدينة عنه ، فكلهم يقولون : كذَّاب » .

وأقوال أهل العلم في تجريحه كثيرة ، ولم يُخالف في ذلك إلا الإمام الشافعي - رحمه الله - فكان يقول فيه : « لأن يخر إبراهيم من بُعد أحبُّ إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث » .

وهذا التوثيق يُضاده تجريح من جرحه ، وقـد جرحوه ببينة مفسَّرة ، لا سيما كلام أحمد فيه ، وإنمـا جالسه الشافعي في حداثته ، فالظاهر أنه لم يظهر له ما ظهر لغيره ، والله أعلم.

وأما **حديث عبادة بن الصامت** رضي الله عنه :

فقد ورد عنه من طريق : بشر بن عمر ، عن ابن لهـيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عنه به.

فنبدأ بدراسة أحوال رواة هذا السند جرحًا وتعديلاً.

**(١) عبيد الله بن أبي جعفر.**

قـد وثقه أبو حـاتم الرازي ، والنسـائي ، وابن سـعد ، وقـال ابن خراش : «صدوق» ، وقال العجلي : « لا بأس به ».

وروى عبد الله بن الإمام أحمد ، عن أبيه أنه قال فيه : « كان يتفقه، ليس به بأس ».

وأما الحافظ الذهبي فقد نقل في «الميزان» عن الإمام أحمد قوله :

« ليس بالقوي »،ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» متعجبًا، فإما أن هذا القول لا يثبت عن الإمام أحمد ، أو أن الإمام أحمد قد حكم عليه هذا الحكم في حديثٍ بعينه.

وعلى فرض التسليم بهذا الحكم من أحمد ، فهو مبهم ويقابله تعديل معتمد ، لا سيما من أبي حاتم ، فإنه متشدد ، فإذا عدَّل أحد الرواة عضضنا عليه بالنواجذ.

وقد قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» :

« **ثقة ، قيل عن أحمد إنه ليَّنه** ».

فكأنه يُشير بذلك إلى عدم ثبوته عن أحمد ، والله أعلم ، وهو كما قال الأئمة : « **ثقة** » .

**(٢) عبد االله بن لهيعة :**

بالنظر إلى ترجمة عبد الله بن لهيعة نجد أن فيه اختلافًا كثيرًا بين أهل العلم ، وحاصل هذا الخلاف أن هناك من يوثقه مطلقًا ، ومنهم من يجرحه مطلقًا ، ومنهم من يتوسط في أمره ، فيذهب إلى أنه صدوق في الجملة ، يُحتجُّ بحديثه ، إلا أنه كان قد اختلط بعد احتراق كتبه ، فكثرت المناكير في رواياته ، فقد كان الرواة يسألونه السماع ، ويقرؤون عليه من حديثه من نسخ من كتب عنه ، فمن هذه النسخ ماهي متقنة ، ومنها غير ذلك ، فكان يُجيزهم بها جميعًا.

وأما رواية الكبار عنه الذين سمعوا منه قبل الاختلاط كعبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن يزيد المقري ، وقتيبة بن سعيد وأشباههم ، فهي جيدة لا تنزل عن درجة الحسن ، إذا لم يرد فيها ما لا

يُحتمل منه ، وإذا صرَّح فيها بالسماع ، فإنه منسوب إلى التدليس ، فربما دلَّس عن الضعفاء والمجاهيل والمتروكين ، فتدخل على رواياته المناكير سواءً رواية المتقدِّمين عنه أو المتأخرين.

قال ابن حبان :

« قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدِّمين والمتأخرين عنه ، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً ، فرجعت إلى الاعتبار ، فرأيته كان يُدلِّس عن أقوام ضعفى على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، فألزق تلك الموضوعات به ».

وقال: « وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة، وذلك أنه كان لا يُبالي ما دُفع إليه قرأه ، سواءً كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه ، فوجب التنكب عن روايته والمتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه ».

قلت : وأما رواية المتقدِّمين عنه إن صرَّح فيها بالسماع ، فهي حسنة الإسناد ، إلا أن يروي ما لا يُحتمل منه.

وأما بشر بن عمر راوي هذا الحديث عنه ، فلا يُعرف في المكثرين عنه، ولا في الآخذين منه قبل الاختلاط ، والله أعلم.

**(٢) بشر بن عمر :**

هو ابن الحكم بن عقبة ، وثَّقه النقاد ، ولم يتعرض له أحد بجرح ، قال أبو حاتم : « صدوق » ، وقال ابن سعد ، والعجلي : «ثقة» ، وقال الحاكم : «ثقة مأمون».

وبعد أن انتهينا من دراسة أحوال رجال هذا السند.

نبدأ بدراسة أحوال رواة حديث **فضالة بن عبيد** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

**وقد ورد حديثه من طريق :**

عثمان بن صالح ، عن ابن لهيعة ، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر ، عن حنش بن عبد الله السبأي ، عن فضالة به.

فنبدأ بـ :

**(١) حنش بن عبد الله السبأي :**

لم يتعرض له أحد بجرح ، وإنما ورد عن الأئمة والنُّقَّاد توثيقه.

فقد وثقه أبو زرعة ، والفسوي ، والعجلي ، وابن حبان ، وقال أبو حاتم : «صالح».

**(٢) عبيد الله بن أبي جعفر :**

تقدَّم في الذي قبله.

**(٣) عبدالله بن لهيعة :**

تقدَّم - أيضًا - في الذي قبله.

**(٤) عثمان بن صالح :**

هو ابن صفوان السهمي :

روى عنه ابن معين ووثقه ، وكذا وثقه الدارقطني ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : «كان شيخًا صالحًا سليم الناحية» ، قيل له : كان يُلقَّن ؟ قال : « لا » ، قيل : ما حاله ؟ قال : « شيخ ».

وأما ابن رشدين ، فقال : « رأيته عند أحمد بن صالح متروكًا ».

وقال أبو زرعة : « لم يكن عندي ممن يكذب ، ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح ، فبُلوا به ، كان يُملي عليهم ما لم يسمعوا ».

قلت : فالظاهر أن أحمد بن صالح ، تركه لأجل ما وجده في بعض رواياته من المنكرات ، السبب فيها ما ذكره أبوزرعة.

فمثله لا يُترك ، بل هو ثقة،وإنما يُرد ما لا يُحتمل منه من المنكرات، وقد قال فيه الحافظ ابن حجر في «التقريب» : « صدوق » ، فهذا ترجيح منه لجانب التعديل على جانب الجرح ، والله أعلم.

وأما روايته عن ابن لهيعة ، فقد قيل أنه كان راوية عن ابن وهب ، وقيل : عن ابن لهيعة ، إلا أن أحدًا لم يذكره ضمن الرواة الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل الاختلاط .

هذه كانت أحوال رواة الأحاديث المسندة ، وأما الموقوفات فنبدأ بـ:

**أثر ابن مسعود** رضي الله عنه :

وقد ورد عنه من طريق : ابن جريج ، أخبرني عبد الكريم ، عن ابن مسعود به.

فنبدأ بدراسة أحوال رواة هذا السند :

**(١) عبد الكريم :**

كذا ورد في السند مبهمًا ، فلا بد لنا من الرجوع إلى ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج لنعرف من هو عبد الكريم هذا ، وذلك عن طريق مراجعة أسماء شيوخ ابن جريج باستخدام كتاب «تهذيب الكمال».

وبالرجوع إلى أسماء مشايخه ، نجد أنه قد روى عن عبد الكريم بن مالك الجزري ، وهو أحد الثقات ، وعن عبد الكريم بن أبي المخارق ،

وهو أحد الضعفاء والمتكلَّم فيهم.

وابن جريج موصوف بالتدليس ، لا سيما تدليس الشيوخ ، فلا يوثق بإبهامه لاسم شيخه في هذا السند ، وعلى أي حال كان ، فإن كلاهما لم تصح لهما الرواية عن ابن مسعود ، فثمة انقطاع في السند هنا.

(٢) **ابن جريج** :

وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .

أحد الثقات والحفاظ ، وثقه الأئمة والنقاد ، إلا أنهم عابوا عليه كثرة تدليسه وفحشه ، فلم يقبلوا إلا ما صرَّح فيه بالسماع ، إلا ما رواه عن عطاء بن أبي رباح ، فإنه مكثر عنه ، قد أكثر ملازمته والسماع منه ، حتى أصبح راويته.

**وأما أثر أبي الدرداء** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

**فقد ورد عنه من طريق** : قتادة بن دعامة السدوسي ، عن الحسن البصري ، عن أبي الدرداء به.

والحسن البصري قد تقدَّم الكلام عليه.

وأما **قتادة بن دعامة السدوسي** :

فهو إمام حافظ كبير ثقة ، احتج به الأئمة ، ووصفوه بالضبط والحفظ وسعة الرواية ، كما يظهر من ترجمته في «التهذيب».

ولكن رُوي هذا الأثر من طريقين :

**الأول** : عن معمر ، عن قتادة به.

**ومعمر – هو ابن راشد –** :

وهو ثقة حافظ إلا في روايته عن قتادة ، وثابت البناني ، وعاصم بن أبي النجود ، وهشام بن عروة ، فإنه ضعيف في روايته عنهم.

والذي يهمنا هنا روايته عن قتادة ، فإنه مع ثقته وحفظه وإمامته ، إلا أنه سمع من قتادة وهو صغير ، فلم يضبط الأسانيد عنه.

ولأجل ذلك وقعت له مناكير عن قتادة ، وخالف في روايته عنه كثيرًا من أصحاب قتادة الحفاظ الأثبات.

**وأما الطريق الثاني :**

فهو من رواية عبد الله ، عن قتادة ، وكذا ورد عبد الله مبهمًا غير معرَّف.

وقد رواه عن عبد الله هذا : عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

فنلجأ إلى النظر في تلاميذ قتادة لنتعرَّف على عبد الله هذا، من هو ؟

وبالرجوع إلى تلاميذ قتادة ، نجد أن عبد الله هذا هو ابن المحرر.

فنرجع إلى ترجمة **عبد الله بن المحرر** ، لنعرف مكانه من الجرح والتعديل.

**وبالرجوع إلى ترجمته :**

نجد أن العلماء قد تكلَّموا فيه وجرحوه ، ولم يوثقه معتبر

قال الفلاس ، وأبو حاتم ، وعلي بن الجنيد ، والدارقطني : «متروك» ، وقال البخاري : «منكر الحديث» ، وكذا قال غير واحد من أهل العلم ، وقال ابن حبان : « كان من خيار عباد الله ، إلا أنه كان يكذب ولا يعلم ، ويقلب الأسانيد ، ولا يفهم ».

فمثله شديد الضعف ، ولا شك.

ويبقى عندنا الآن مرسل الحسن ، وقد رواه عنه **عمرو بن عبيد**.

فنرجع إلى ترجمته ، لنجد :

أنه من الموصوفين بالقـدر ، بل من كبارهم ومن الدعاة إلـيه ، وكذا يُنسب إلى الاعتزال ، قد تركه العلماء وجرحوه بجرح شديد .

قال الفلاَّس :« متروك الحديث ، صاحب بدعة » ، وقال أبو حاتم: « متروك الحـديث » ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » ، وقـال أحمد : «ليس بأهل أن يُحدَّث عنه ».

وقال يونس بن عبيد : « كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث » ، وقال ابن عون : « عمرو بن عبيد يكذب على الحسن ».

وبهذا نكون قد استوفينا دراسة رجال أسانيد الحديث وطرقه من جهة الجرح والتعديل.

# تدريبات للاجتهاد الشخصي

**(١) التدريب الأول :**

ادرس أحوال الرواة التالية أسماؤهم من جهة العدالة :

- جابر بن يزيد الجعفي.
- أبي الصلت الهروي.
- محمد بن خازم.

**(٢) التدريب الثاني :**

ادرس أحوال الرواة التالية أسماؤهم من جهة العدالة والضبط.

- عبد الله بن رجاء بن عمر.
- شريك بن عبد الله .
- إبراهيم بن أدهم.

**الدرس الرابع :**

## الخطوة الرابعة : التحقق من انتفاء الشذوذ والعلة

بعد أن ينتهي الباحث من دراسة أحوال رجال كل سند ، يبدأ في الخطوة الرابعة من التحقق من شروط الصحة ، وهي : التحقق من انتفاء الشذوذ والعلة .

وهذه الخطوة تعتمد على الخطوات الثلاث السابقة ، ذلك لأن اكتشاف الشذوذ والعلة لا يكون إلا بمقارنة الطرق بعضها ببعض ، وهذا بدوره يعتمد على الخطوات الثلاثة السابقة .

فهو يعتمد على دراسة الاتصال والانقطاع ، لمعرفة الوجه المحفوظ للحديث .

ولا طريق إلى معرفة ذلك إلا بجمع الطرق ، والمتابعات ، والشواهد .

ولا طريق إلى معرفة خطأ الراوي في روايته ، أو وهمه فيها ، أو ضبطه للسند إلا بمعرفة مراتب رواة أسانيد الحديث من حيث الجرح والتعديل ، وسبر رواياتهم لهذا الحديث بالنسبة إلى روايات الثقات .

ومن ثمَّ فهذه الخطوة يجب أن تكون آخر خُطوات دراسة أسانيد الحديث المُزمع تحقيقه .

ولقائل أن يقول :

**فكيف يمكن للباحث عمليًا أن يتحقق من انتفاء الشذوذ أو العلة ، أو وقوع أحدهما في السند ؟**

**فالجواب** : يكون ذلك باتباع الخطوات التالية :

**(١) بعد جمع الطرق ، يبدأ الباحث بالنظر في الاختلاف على الرواة في هذه الطرق.**

أي ينظر الرواة المشترك ذكرهم في أسانيد الحديث ، فهذا يدل على أن ثمة اختلاف على هؤلاء الرواة ، أو على هذا الراوي ، في سند الحديث.

بعض هذه الاختلافات تكون مؤثرة في صحة الحديث ، وبعضها يكون لا تأثير لها ألبتة ، ويمكن معرفة ذلك عن طريق :

معرفة حال الراوي من جهة الجرح والتعديل والحفظ.

فإن كان الراوي قد اختُلف عليه في حديث ، فرُوي عنه بسند محفوظ إليه على وجه ، ثم رُوي عنه بسند آخر على وجه آخر وبسند محفوظ أيضًا ، فهذا لا يخرج عن ثلاثة احتمالات :

**الأول : أن يكون الراوي قد حفظ السندين ، وروى الحديث بهما .**

ومثل هذا لا يُقبل إلا من الحافظ الثقة ، وأما عموم الثقات فمثل هذا لا يُحتمل منهم ، لأن الحافظ هو الذي يتسع حفظه لأكثر من إسناد للحديث الواحد ، بخلاف عموم الثقات ، فمثل هذا يكون نادرًا ما يقع منهم على وجه الصواب ، وغالبًا ما يقع منهم على وجه الخطأ والاضطراب.

ولنمثِّل لذلك بمثال يبين ما ذكرناه :

**مثال :**

روى الزهري -من طرق عنه- عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة، عن أم المؤمنين عائشة ، عن النبي ﷺ ، قال :

**« من ابتلي من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن ، كُنَّ له سترًا من النار ».**

قلت : والزهري حافظ كبير ، ثقة ثبت ، يجوز من مثله تعدد الأسانيد ، وأن يكون له في الحديث الواحد أكثر من سند.

وقد رواه عبد المجيد بن أبي رواد ، عن معمر ، عنه ، عن عروة ، عن عائشة به.

وتابع عبد المجيد عليه عن معمر : عبد الرزاق ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى.

فهذا يدل على أن السند محفوظ عن معمر بن راشد.

ومعمر بن راشد من أثبت أصحاب الزهري ، والزهري قد سمع عروة بن الزبير ولقيه ، فالظاهر أنه أخذ الحديث ابتداءً بنزول وبواسطة عن عروة ، ثم سمعه من عروة مباشرة ، فمثل هذا لا يُعدُّ اضطرابًا في السند، بل من هو في مثل الزهري يجوز منه تعدد الأسانيد ، والله أعلم.

**الثاني : أن يكون الراوي قد وهم في الحديث ، واضطرب فيه.**

ويُعرف ذلك عن طريق النظر في الأسانيد إليه ، فإن كانت محفوظة إليه ، وقد رواه الثقات عنه ، ولم يُمكن الجمع بين هذه الطرق ، والتوفيق

بينها ، فحينئذ يُحكم على الراوي بالاضطراب فيها.

○ **مثال :**

روى حسين بن علي ، عن زائدة ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة ، عن أبي الدرداء: عن النبي ﷺ ، قال :

**« من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم يُصلِّي من الليل ، فغلبته عيناه حتى أصبح ، كُتب له ما نوى ، وكان نومه صدقة عليه من ربه عز وجل ».**

ورواه معاوية بن عمرو ، عن زائدة بسنده ، فأوقفه.

ورواه جرير ، عن الأعمش بسنده، إلا أنه قال : عن زر بن حبيش ، عن أبي الدرداء موقوفًا.

قلت : عبدة بن أبي لبابة ثقة ، والطرق محفوظة إليه في هذا الحديث، إلا أنه قد اضطرب فيه ، فمرة روى الحديث عن سويد بن غفلة، ومرة عن زر بن حبيش.

قال ابن خزيمة في «صحيحه» (١١٧٣) :

**« هذا التخليط من عبدة بن أبي لبابة ، قال مرة : عن زر ، وقال مرة : عن سويد بن غفلة ، كان يشك في الخبر ، أهو عن زر ، أو عن سويد ».**

○ **مثال آخر :**

روى عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ، وعمرو بن عثمان ، ومحمد ابن مصفى ، ومالك بن سليمان ، جميعهم : عن بقية بن الوليد ، حدثنا الزبيدي ، قال : حدثنا راشد بن سعد ، عن عبد الرحمن بن قتادة

النصيري ، عن هشام بن حكيم - رضي الله عنه - :

عن النبي ﷺ ، قال :

« **إن الله عزَّ وجلَّ أخذ ذرية آدم من ظهره ، وأشهدهم على أنفسهم ، ثم أفاض بهم في كفيه ، فقال : هؤلاء للجنة ، وهؤلاء للنار ، فأهل الجنة مُيسَّرون لعمل أهل الجنة ، وأهل النار ميسرون لعمل أهل النار** » .

وقد اختلف على بقية في سند هذا الحديث .

فرواه خطاب بن عثمان ، ومحمد بن المبارك الصوري ، وأحمد بن الفرج الحمصي ، وإسحاق بن راهويه ، جميعهم : عن بقية ، عن عبد الرحمن بن قتادة ، عن أبيه ، عن هشام بن حسَّان .

وبقية بن الوليد صدوق ، ولا يُحتمل من مثله تعدد الأسانيد عنه ، والطرق إليه في السندين محفوظة ، فهذا يدل على أنه قد اضطرب في رواية هذا الحديث ، والله أعلم .

**الثالث : أن يكون الراوي قد وُهم عليه في الحديث .**

فيرويه الحديث بعض الثقات عنه بسند ، ويرويه غيرهم ممن هم أدنى منه هؤلاء في الحفظ أو في العدد أو في كلاهما على خلاف ماروى الأوثق والأكثر ، فيقع في رواية هؤلاء الوهم على الراوي .

○ **مثال :**

المثال قبل السابق قد ذكرنا فيه أيضًا الاختلاف في وقف الحديث ورفعه ، فرواه حسين بن علي ، عن زائدة بسنده مرفوعًا .

وخالفه معاوية بن عمرو ، فرواه عن زائدة بسنده موقوفًا .

ومعـاوية بن عمرو ، وحـسين بن علي كلاهما من الثـقات ، إلا أن معـاوية بن عمـرو مقـدَّم في زائدة على الحسين بـن علي الجعـفي ، فإن معاوية بن علي ، قد روى مصنفات زائدة ، وقد وافقه على روايته :

جرير ، فرواه عن الأعمش موقوفًا.

وكذا رواه الثـوري ، عن عبدة بن أبي لبـابة ، عن سويد ، عن أبي ذر وأبي الدرداء موقوفًا.

فدلَّ ذلك على أن حسين بن علي قـد وهم على زائدة ، فرواه بسنده المذكور مرفوعًا ، وإنما يُحفظ من رواية زائدة موقوفًا ، والله أعلم.

**(٢) ثم ينظر الباحث أيضًا في مسألة التفرد.**

فجمع الطرق يُتيح للباحث معرفة ما تفرد به أحد الرواة ، وما شارك فيه هذا الراوي غيره من الرواة.

**والذي يهمنا في مسألة التفرد :**

**تفرد الثقة - أو المحتج به - بما لا يُحتمل منه .**

وهذا النوع من التفرد على نوعين.

**أحدهما : التفرد بما لا يُحتمل منه سندًا.**

وهو ما ينفرد به الراوي الثقة ممن لا يُعرف في أصحاب أحد الحفاظ، فيأتي ويروي عنه ما لا يشاركه فيه أحد من أصحاب هذا الحافظ من الثقات الأثبات ، ولا يتابعه عليه أحد من الثقات في شواهد أخرى تؤيده ، وتدل على أن لما رواه أصلاً.

فمـثل هذا مما يقـدح في روايته ، كـما نصَّ عليـه الإمام مـسلم في «مقدمة الصحيح» ، وغير واحد من أهل العلم كالبرديجي.

ونمثِّل لذلك بمثال :

○ **مثال :**

روى عمران بن داور القطَّان ، عن قتادة ، عن الحسن البصري ، عن أبي بكرة ، قال : قال رسول الله ﷺ :« **صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته فإن غُمَّ عليكم ، فأكملا العدة ثلاثين يومًا** » .

قلت : عمران القطان من أصحاب قتادة ، إلا أنه ليس من الطبقة الأولى من أصحابه ، وقد تفرد بهذا الحديث عنه دون باقي أصحاب قتادة الثقات الحفاظ الأثبات ، فتفرده بهذا الحديث من هذا الوجه مما لا يُقبل منه، لاسيما وأن الحديث قد رواه ابن جريج ، عن رجل ، عن الحسن البصري ، عن النبي ﷺ بنحوه مرسلاً.

**ولكن لابد للتنبه هنا إلى مسألة مهمة ، وهي :**

أن كثيرًا من الأئمة المتقدمين - كيحيى بن سعيد القطَّان ، وتبعه الإمام أحمد - قد يُعلُّون الحديث بمجرد التفرد ، وإن كان المتفرد به ثقة.

وهذا لا يجري على قواعد كثير من المتأخرين ، فإنهم لا يعتبرون بمسألة تفرد الثقة إلا فيما ندر ، والصواب أن يُقال : إن اعتبار تفرد الثقة من أهم مسائل الشذوذ والإعلال ، فلابد من دراستها على ضوء القرائن المُحْتَفَّة بكل رواية ، فلا يُعمل بقاعدة رد ما تفرد به الثقة مطلقًا ، ولا قبوله - كذلك - مطلقًا ، وإنما لابد من اعتبار القرائن المحتفة بكل رواية .

**ثانيهما : التفرد بما لا يُحتمل منه متنًا.**

فإذا روى الثقة متنًا غريبًا ، ولا شاهد له يؤيده ، ولا تدل عليه القواعد العامة ، ولا الأصول الشرعية ، فحينئذ يُحكم على حديثه هذا بالشذوذ أو النكارة .

**مثال :**

**حديث التوسعة في عاشوراء.**

قد روي من طرق تالفة ، حكم النقَّاد بسقوطها.

ثم رواه الفضل بن الحباب ، حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي ، حدثني شعبة ، عن أبي الزبير ، عن جابر به.

وهذا السند ظاهره الصحة ، إلا أن المتن منكر جدًا ، وهو مما استنكره العلماء على أبي خليفة الفضل بن الحباب ، وجوَّز الحافظ ابن حجر أن يكون الفضل قد حدَّث به بعد احتراق كتبه.

قلت : ويندرج تحت هذا الباب أيضًا التفرد بزيادة توجب حكمًا في حديث ورد من طرق صحيحة من غير هذه الزيادة.

وقد ذكرنا جانبًا كثيرًا من هذه الزيادات في كتابنا :

« **الزيادات الضعيفة في الأحاديث الصحيحة** ».

**(٣) النظر في المتابعة .**

ثم لابد للباحث من اعتبار المتابعة في أسانيد الحديث ، وذلك لأن المتابعة ترفع الإبهام عن كثير من المسائل التي يُتوقف فيها ، منها:

**أولاً: هل حفظ الراوي الحديث أم لم يحفظه ؟**

ويُحتاج إلى معرفة ذلك أكثر ما يُحتاج إليه في رواية الضعفاء محتملي الضعف ، فإن ثبت أن الثقات قد وافقوا الضعيف في روايته ، كان ذلك دليلاً على أنه لم ينفرد بالحديث ، بل ودليل على أنه قد حفظ الحديث ، ورواه كما سمعه.

**ويدل على ذلك** : ما ورد في ترجمة عمر بن أبي سلمة ، وهو صدوق في الأصل ، ضعيف من قبل حفظه .

وقد روى ابن أبي خيثمة ، عن ابن معين ، أنه قال فيه : «**ضعيف**».

وروى الدوري : أنه سأل ابن معين على حديث من حديثه ، فقال : «**صحيح**» ، وسأله عن آخر ، **فاستحسنه**.

فهذا محمول على أنه ما صح من حديثه عنده مما تابعه عليه الثقات.

وقد مثَّلنا في الجزء الأول من هذا الكتاب لهذا الصنف ، وهو الحسن لغيره ، بما يُغني عن الإعادة هنا.

**ثانيًا : رفع الشذوذ - والنكارة - عما تفرد به الراوي الثقة.**

○ **مثال** :

روى عفان بن مسلم ، قال :

كان يحيى بن سعيد يعترض على همام - يعني : ابن يحيى - في كثير من حديثه ، فلما قدم معاذ ، نظرنا في كتبه ، فوجدناه يوافق همامًا في كثير مما كان يحيى يُنكره ، فكفَّ يحيى بعد عنه.

○ **مثال آخر** :

توقف يحيى القطَّان في حديث عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر ، مرفوعًا :

« **لا تسافر امرأة فوق ثلاثة** . . . ».

ثم عاد عن توقفه لَمَّا وجد لعبيد الله متابعًا وهو أخوه عبد الله.

قال الإمام أحمد :

قال لي يحيى بن سعيد : لا أعلم عبيد الله أخطأ إلا في حديث واحد لنافع : حديث عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ، قال : « **لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام** ».

قال الإمام أحمد : فقال لي يحيى بن سعيد : فوجدته حدَّث به العمري الصغير ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله.

قال أبو عبد الله : **لم يسمعه إلا من عبيد الله ، فلما بلغه عن العمري صححه.**

**ثالثًا : الترجيح عند الاختلاف في سند حديث أو في متنه على راوٍ من الرواة.**

وهذا قد مثلنا له من قبل ، فلا حاجة إلى الإعادة هنا.

**(٤) النظر فيما يُنسب إلى الصحابي راوي الحديث من رأيه.**

فإنه إذا رُوِيَ عن الصحابي حديث مرفوع ، وورد عنه قولٌ موقوفٌ يُخالف ما رواه مرفوعًا ، كان ذلك علامة على إعلال الحديث المرفوع.

**مثال :**

قال الآجري :

سألت أبا داود عنه - أي : عمرو بن أبي عمرو - فقال :

ليس هو بذاك ، حدَّث عنه مالك بحديثين .

روى عن عكرمة ، عن ابن عباس : « **من أتى بهيمة فاقتلوه** ».

وقد روى عاصم ، عن أبي زرعة ، عن ابن عباس :

**ليس على من أتى بهيمة حد.**

**(٥) النظر فيما نصَّ عليه العلماء من العلل .**

فإن بعض العلل لا تُكتشف إلا بتنصيص العلماء عليها ، لعدم إدراك الباحث لها ، كما يقع في بعض مسائل السماع والتدليس .

**○ مثال ذلك :**

ما أورده ابن عدي في «الكامل» :

**أن عمر بن عبيد كان يقول : حدثنا ، ثم يسكت ينوي القطع ، ثم يقول : هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة**[1] .

فمثل هذا لا يجده الباحث مثبتًا في مصادر التخريج ، وإنما يُعلم بتنصيص من عاينه منه ، وإلا إن لم يهتم الباحث بتنصيص العالم أو الناقد على مثل هذا ، لجرى على تصحيح السند كما يدل عليه ظاهره.

وكذلك قد ينص النقاد في حديث ظاهره الصحة أو الحسن على أن هذا الحديث ليس في كتاب فلان - أحد رواة السند - ، والباحث المتأخر لا يعي مثل هذا ، لأنه لم يطلع على كتاب ذلك الراوي ، بخلاف الأئمة المتقدِّمين الذين اهتموا بذلك ، واطَّلعوا عليه.

وقد شرحنا ذلك كله ، ومثَّلنا له في كتابنا :

**« منهج النقد عند المحدِّثين »**.

ومن ثمَّ فلابد للباحث من مراجعة الأحاديث التي يقوم بتحقيق أسانيدها في كتب «العلل» ، لمعرفة إذا ماكان النقاد قد تعرضوا لها بشيء من النقد أم لا.

---

(١) « النكت على ابن الصلاح » للحافظ ابن حجر (٢/ ٦١٧).

**(٦) لابد من اعتبار السند بالنسبة إلى المتن.**

بخلاف كثير من الباحثين اليوم الذين يُعملون النظر في ظاهر الأسانيد دون اعتبار ما ورد به السند من متن ، فيُطلقون وصف الصحة والحسن على السند ، مع أن متنه شديد النكارة ، بل وقد تكون لوائح الوضع ظاهرة عليه ، وهذا مما ابتلينا به اليوم من كثير ممن يتصدى لهذا العلم من الأحداث وصغار السن ومتسرعي الطلاب.

وقد تقدَّم التمثيل له فيما مضى.

### ○ تطبيق ما سبق على المثال الرئيس :

والآن نعود إلى المثال الرئيس ، لنطبِّق عليه ما تقدَّم بيانه والتعريف به .

**فأول ما نبدأ به هو** : النظر في الاختلاف في الطرق ، أي الطرق التي يشترك في روايتها بعض الرواة .

وبالعودة إلى طرق الحديث نجد ، مايلي :

**(١) قد اختلف في سند هذا الحديث على عطاء بن أبي رباح .**

فروى عبد الرحمن بن حبيب بن أردك هذا الحديث عنه ، عن يوسف بن ماهك ، عن أبي هريرة به .

وتقدَّم معرفتنا بحال عبد الرحمن بن حبيب ، وأن النسائي قد قال فيه : « منكر الحديث » ، وأما الحافظ ابن حجر فتساهل في أمره ، واكتفى بتليينه .

وعلى أي حال فقد خالفه من هو أثبت منه وأقوى لا سيما في عطاء، وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، فروى هذا الحديث ، عن عطاء من قوله ، وهو الأصح ، فإن ابن جريج حافظ كبير ثقة ، متثبت في عطاء ، ومن أحفظ أصحاب عطاء لحديثه وأقواله .

ومن ثمَّ : **يكون الطريق الأول المسند من حديث أبي هريرة منكرًا .**

**(٢) الاختلاف في سند هذا الحديث على الحسن البصري .**

ثم قد وقع اختلاف آخر في أسانيد هذا الحديث .

فقد روى غالب بن عبيد الله هذا الحديث عن الحسن ، عن أبي هريرة .

وتقدَّم معرفة حال غـالب بن عبيد الله ، وأنه واهي الحديث ، شديد الضعف.

وقد خالفه غيره في رواية هذا الحديث.

فرواه عمرو بن عبيد ، عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً.

وعمرو بن عبيد كذاب متهم ، فهو أسوأ حالاً من غالب بن عبيد الله ومن ثمَّ فإن روايته لا تُعلُّ رواية غالب .

ولكن قـد خالف هذان الواهيـان قتادة بـن دعامة السـدوسي ، عن الحسن ، عن أبي الدرداء موقوفًا من قوله.

قلت : في الطريق إلى قـتـادة معـمـر في الرواية الأولى عنه ، وهو ضعيف في روايته عن قتادة ، وعـبد الله بن محرر في الرواية الثانية عنه ، وهو متـروك ، إلا أن هذا الوجه أقوى من الوجـهين السابقين ، ذلك لأن معمر أقل ضـعفًا من عمرو بن عبيد ، ومن غـالب بن عبيد الله على أي حال.

ومن ثمَّ فإن مرسل الحسن شديد الضعف ، بل هو في حيز النكارة ، ومثله مسند الحسن عن أبي هريرة الذي رواه غالب بن عبيد الله .

**وأقوى ما روي عن الحسن** : هو أثر أبي الدرداء ، وهو ضعيف أيضًا كما تقدَّم.

**(٣) ثم قد اختلف في هذا الحديث على ابن لهيعة ، وعلى عبيد الله بن أبي جعفر .**

فرواه عثـمان بن صالح ، عنه ، عن عبيد الله بن أبي جـعفر ، عن حنش السبأي ، عن فضالة بن عبيد به مرفوعًا.

ورواه بشر بن عمر ، عن ابن لهيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن عبادة به مرفوعًا.

وقد تقدَّم معرفة أحوال رواة هذين السندين.

وعرفنا أن ابن لهيعة كان قد اختلط بعد احتراق كتبه ، وبشر بن عمر، وعثمان بن صالح لا يُعرفان ضمن أصحابه الكبار الثقات الذين سمعوا منه قبل الاختلاط ، فروايتهما عنه موضع توقف.

**ولكن** : الاختلاف عليه في هذا السند ،مع كون الطرق محفوظة إليه **يدل على أنه قد اضطرب في رواية هذا الحديث على الوجهين المذكورين،** فهذا يقوي الظن بأن هذا الحديث مما رواه بعد اختلاطه ، والله أعلم.

**(٤) الاختلاف على ابن جريج في هذا الحديث.**

فقد رواه عبد الرزاق الصنعاني ، عنه ، عن النبي ﷺ معضلاً.

ورواه عبد الرزاق أيضًا عنه ، عن عطاء من قوله.

ورواه عبد الرزاق أيضًا عنه ، عن عبد الكريم ، عن ابن مسعود موقوفًا.

وابن جريج حافظ كبير ، يُحتمل من مثله تعدد الأسانيد ، وأن يروي الحديث الواحد بأكثر من سند ، ورواية عبد الرزاق عنه هذه الوجوه يدل على أنها محفوظة عنه ، وأن له أكثر من سند في هذا الحديث.

إلا أن هذه الوجوه الثلاثة ضعيفة ، فأحدها معضل ، والآخر : موقوف من قول عطاء،والثالث : موقوف على ابن مسعود ، وفيه إرسال، وتردد في تعيين اسم راويه عنه.

وبهذا يتضح ضعف هذه الطرق جميعها ، ويبقى عندنا دراسة طريق

حديث أبي ذر - رضي الله عنه -.

وقد تقدَّم الكلام على رواته ، وما في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى من الضعف والوهاء ، وما في رواية صفوان بن سليم ، عن أبي ذر من الانقطاع والإرسال.

وبهذا نكون قد استوفينا دراسة شروط الصحة في طرق هذا الحديث.

**ويتلخص مما سبق :**

(١) نكارة الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) وهاء الحديث وإرساله من رواية أبي ذر رضي الله عنه .

(٣) اضطراب الحديث من رواية فضالة بن عبيد ، وعبادة بن الصامت - رضي الله عنهما -.

(٤) وهاء مرسل الحسن البصري .

**وبهذا يتبين ضعف هذا الحديث ، وأن هذه الطرق التي ذكرناها شديدة الضعف ، فلا يتقوى الحديث بمجموع الطرق** ، والله أعلم.

**○ التدريب الأول :**

**أعمل الخطوات التي تقدَّم شرحها إما لإثبات صحة هذا الحديث ، أو لإثبات ضعفه.**

**روى إسرائيل ، حدثنا عثمان بن المغيرة ، عن سالم ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ :**

**« ألا رجل يحملني إلى قومه ؟ فإن قريشًا قد منعوني أن أبلِّغ كلام ربي » .**

**○ الجواب :**

بالنظر إلى هذا الحديث ، نجد : أنه قد ذُكر لنا جانبٌ من سنده ، والسؤال يدور حول إثبات صحته ، أو إثبات ضعفه.

فيبدأ الطالب أول ما يبدأ البحث بتخريج طرق هذا الحديث ، فمتى صح طريق منها ، فحينئذ لا داعي لاستكمال البحث ، وأما إن لم يصح منها طريق أثناء البحث ، فلا بد من استكمال البحث في جميع طرق الحديث ، لإثبات ضعف الحديث ، وعدم ثبوته.

فأسهل طريقة للنظر في طرق هذا الحديث والوقوف إليها تخريجه أولاً باستخدام : « **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** ».

فنراجع مسند « **جابر بن عبد الله** » منها ، بدلالة رواية سالم عنه.

فلابد إذًا من تعيين «سالم» هذا أولاً من هو ؟

فنراجع الرواة عن جابر بن عبد الله ، فلا نجد أحدًا يروي عنه من

الرواة ممن يُسمون «سالمًا» إلا سالم بن أبي الجعد.

فنراجع روايات سالم بن أبي الجعد ، عن جابر -رضي الله عنه-.

فنجد هذا الحديث عنده ، وقد عزاه إلى أبي داود ، والترمذي ، والنسائي في «السنن الكبرى» ، وابن ماجة ، وأسانيدهم كالتالي :

**أبو داود (٤٧٣٤)**: عن محمد بن كثير .

**والترمذي (٢٩٢٥)**: عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن كثير.

**والنسائي في «السنن الكبرى»** : عن عمرو بن منصور ، عن عبد الله ابن رجاء .

**وابن ماجة (٢٠١)** من طريق : عن محمد بن يحيى ، عن عبد الله ابن رجاء .

كلاهما - محمد بن كثير ، وعبد الله بن رجاء - عن إسرائيل حدثنا عثمان بن المغيرة ، عن سالم ، عن جابر به.

**نبدأ بدراسة اتصال هذا السند** :

فأول ما يتبادر إلى ذهننا أننا بمراجعة مسند سالم بن أبي الجعد ، عن جابر في «التحفة» سوف نجد أن الشيخان قد خرجا حديثًا بهذا السند عندهما ، مما يدل على اتصال هذه الترجمة ، لأنه وإن كان مسلم يكتفي بالمعاصرة ، ولا يشترط السماع ، فإن البخاري يشترط ثبوت السماع ، فهذا دليل على اتصال هذه الترجمة.

نراجع بعد ذلك اتصال رواية عثمان بن أبي المغيرة ، عن سالم بن أبي الجعد.

فنرجع إلى ترجمة عثمان بن المغيرة من «تهذيب الكمال» ، فنجد أن المزي قد ذكر سالم بن أبي الجعد ضمن شيوخه ، وحديثه عنه في «السنن الأربعة».

ولم يذكر الحافظ المزي ما يُثبت سماعه من سالم بن أبي الجعد ، أو ما يقدح فيه.

فعلينا إذًا أن نراجع مصدرًا آخر من المصادر التي ترجمت لعثمان بن المغيرة ، ومن أهم المصادر التي يُمكن أن نراجعها في هذا الباب ، والتي تهتم عمومًا بالكلام في سماع الرواة بعضهم من بعض « **التاريخ الكبير** » للإمام البخاري .

وبالرجوع إلى هذا المصدر ، نجد أن الإمام البخاري قد أثبت له السماع من سالم بن أبي الجعد.

قال (٦/٢٤٨) :

« سمع علي بن ربيعة ، وسعيد بن جبير ، وسالم بن أبي الجعد . . . ».

فثبت بذلك اتصال هذه الترجمة.

يبقى الآن النظر في رواية إسرائيل عنه ، وهل هي على الاتصال؟

ويُجيب على ذلك سند الحديث عند من خرَّجه ، فإنه قد ورد فيه تصريح إسرائيل بالسماع من المغيرة.

نبدأ بعد ذلك بالنظر في تراجم رواة السند ، ودراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل.

فنبدأ بـ :

**(١) سالم بن أبي الجعد :**

فنجد أن العلمـاء قد وثقوه ، ولم يُتـعرض له بجرح ، حـتى قال إبراهيم الحربي : «مُجمع على ثقته» ، وقد وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، والنسائي ، وغير واحد من أهل العلم.

**(٢) عثمان بن المغيرة :**

قد وثقه الإمام أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم الرازي، والنسائي ، وغير واحد.

**(٣) إسرائيل :**

وهو إسرائيل بن يونس بن أبي إسـحاق السبيعي كـما ورد ذكره في تلاميذ عثمان بن المغيرة من «تهذيب الكمال».

قد وثقـه غير واحد من أهل العلـم الكبار ، فقال أحـمد : « ثبت الحديـث » ، وقال مرة : «ثقـة» ، وقال ابن مـعين : «ثقة» ، وقـال أبو حاتم: «ثقة صـدوق» ، وقال العجلي : « كوفي ثقـة » ، وقال النسائي : «ليس به بأس »، وروى عنه عـبد الرحمن ابن مـهدي ، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده.

وقد ذُكـر أن يحـيى القطان لم يرو عنه ، فهـذا قد أبان عنـه الإمام أحمد ، قال :

**كان يحيى - يعني القطان - يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات ، قال : روى عنه مناكير .**

قلت : ومثل هـذا لا يقدح في عمـوم روايات الراوي لا سيـما إن حاز توثيق الكبـار ، ثم إن أبا يحيى القتـات نفسه ضـعيف متكلَّم فـيه ، فالحـمل عليه في هذه المناكـير أولى من الحـمل فيهـا على إسرائيل الثـقة الثبت، وهو ما اعتمده ابن معين - رحمه الله -.

فقد روى ابن أبي خيثمة في «تاريخه» عن ابن معين أنه قيل له : إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتَّات ثـلاث مائة ، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مائة يعني مناكير ، فقال : **لم يؤت منه ، أُتى منهما** .

ولذا اعتمد الحافظ ابن حجر في «التقريب» (١٠٤) توثيقه، فقال : « **ثقة ، تُكُلِّمَ فيه بلا حجة** ».

وبهذا يظهـر لنا أن سند هذا الحديث صـحيح ، وأنه لا مطعن فـيه ألبتة ، والله أعلم.

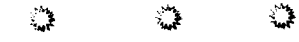

**○ التدريب الثاني :**

**روى : زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم ،عن طاوس اليماني قال: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر ، وسمعت عبدالله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ :**

**« كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز » .**

**ورواه ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس من قوله موقوفًا.**

**وتابعه عليه موقوفًا ليث بن أبي سليم ، عن طاوس...**

**ورواه سفيان ، عن عمرو بن مسلم ، عن طاوس، عن عمر من قوله.**

**حرِّر الكلام في السند المرفوع ، وهل يثبت أم لا ؟**

**○ الجواب :**

بالنظر إلى الأسانيد السابقة ، نجد أنه قد اختلف فيها على عمرو بن مسلم من جهة ، وقد خولف فيها من جهة أخرى.

**فأما الاختلاف فيها عليه :**

فقد رواه زياد بن سعد ، وسفيان ، واختلفا فيه على عمرو بن مسلم على الوجهين المذكورين.

وكلاهما من الثقات الحفاظ الأثبات ، بخلاف عمرو بن مسلم ، فإنه متكلَّم فيه ، ولا ينفك عن ضعف في ضبطه .

قال أحمد :« ضعيف » ،وقال مرة : « ليس بذاك» ، وقال ابن معين : « ليس به بأس »،ثم قال في رواية أخرى هو والنسائي: «ليس

بالقوي» ، وقال ابن خراش : « ليس بشيء » .

فهذا يـدل على أن الحمل عليه في هذا الاختـلاف أولى من تخطئة أحد الحفاظ الأثبات ، فالظاهر أنه قد اضطرب في رواية هذا الحديث.

**وأما المخالفة :**

فقد خالفه ابن طاوس ، فرواه عن أبيه ، عن ابن عباس من قوله.

وابن طاوس أثبت منه وأقـوى ، وقد تابعـه ليث بن أبي سليم بمثل مارواه ابن طاوس عن أبيه ،وليث وإن كان ضعيـفًا إلا أن روايته مما يُعتبر بها عند الترجيح .

فهذا يؤيد أن المحفوظ في هذا السند هو حديث طاوس بن كيسان ، عن ابن عباس ، موقوفًا.

**وأن السند الأول المسند المرفوع منكر** ، والله أعلم.

**○ التدريب الثالث :**

روى الربيع بن نافع ،عن معاوية بن سلام، عن زيد بن سلام، أنه سمع أبا سلام ، يقول : حدَّثني أبو أمامة - رضي الله عنه - :

أن رجلاً قال : يا رسول الله ! ، أنبي كان آدم ؟ قال : « نعم ، معلَّم مكلَّم » ، قال: كم بينه وبين نوح ؟ قال : « عشرة قرون » ، قال: كم كان بين نوح وإبراهيم ، قال : « عشرة قرون » ، قالوا : يا رسول الله ! كم كانت الرسل ؟ قال : « ثلاث مائة وخمس عشرة ، جمًا غفيراً» .

**تحقق من شرطي الاتصال ، وعدالة الرواة وضبطهم في هذا الإسناد .**

**○ الجواب :**

أول ما نبدأ **نبدأ بدراسة شرط الاتصال** :

وكما ورد في السند ، فإن أبا سلاَّم قد صرَّح بالسماع من أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه -،وصرَّح زيد بن سلام بالسماع من أبي سلام ، فيبقى عندنا التحقق من :

**(١) سماع معاوية بن سلام من زيد بن سلام :**

قلت : وهذا متاح جدًا ، فإنهما أخوان ، وقد روى يحيى بن حسان ، عن معاوية بن سلام ، قال :

أخذ مني يحيى بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلام .

فهو لم يسمع منه وحسب ، بل وكانت كتبه عنده أيضًا.

وقد أثبت له السماع الإمام البخاري في «التاريخ الكبير»(٧/ ٣٣٥).

قال : « **سمع يحيى بن أبي كثير ، وأخاه زيدًا** ».

**(٢) سماع الربيع بن نافع من معاوية بن سلام :**

قد أثبت له البخاري السماع من معاوية بن سلام ، فقال في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٧٩) :

« **سمع معاوية بن سلام ، وعطاء بن مسلم** ».

فثبت بذلكِ اتصال السند ، ويبقى البحث في أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً.

فنبدأ بـ :

**(١) أبي سلام :**

واسمه ممطور الحبشي ، وثقه الأئمة ، ولم يتعرض له أحد منهم بجرح ، إلا فيما يتعلَّق بالسماع ، وهذا مختص بالاتصال ، لا بالجرح والتعديل.

وقد وثقه الترمذي ، والعجلي ، والدارقطني ، وأورده ابن حبان في «الثقات» ، وخرَّج له مسلم ، ولذا قال الحافظ ابن حجر : «ثقة».

قلت : ولكن الباحث في ترجمة هذا الراوي سوف يجد أن أبا حاتم قد وصف روايته عن أبي أمامة بالإرسال.

وهذا - بالطبع - يرده تصريحه بالسماع هنا ، والطريق إليه كما سوف نرى صحيحة.

**(٢) زيد بن سلام :**

قد وثقه النقاد ، ولم يتعرَّضوا له بجرح.

فقد وثقه النسائي ، وأبو زرعة الدمشقي ، والدارقطني ، ويعقوب ابن شيبة ، وأورده ابن حبان في «ثقاته» ، وقال العجلي : « شامي لا بأس به ».

**(٣) معاوية بن سلام :**

مثل أخيه ، ثقة ، ولم يتعرض له أحد بجرح ، بل قال فيه ابن معين : « محدِّث أهل الشام ، وهو صدوق الحديث ، ومن لم يكتب حديثه مسنده ومنقطعه حتى يعرفه ، فليس بصاحب حديث ».

وقد وثقه في رواية أخرى ، ووثقه كذلك الإمام أحمد ، وأبو زرعة الدمشقي ، ويعقوب بن شيبة ، والنسائي ، وقال أبو حاتم : « لا بأس بحديثه ».

**(٤) الربيع بن نافع :**

قال أحمد : « لم يكن به بأس » ، وفي رواية أثنى عليه ، وقال : « لا أعلم إلا خيرًا » ، وقال أبو حاتم : « ثقة ، صدوق ، حجة » ، وقال الفسوي : « لا بأس به ».

فمما تقدَّم يتبين لنا اتصال هذا السند ، وثبوت عدالة رواته وضبطهم ، والله أعلم.

**○ التدريب الرابع :**

**قال النبي ﷺ لجابر بن عبد الله :**

**« ما كلَّم الله أحدًا قط إلا من وراء حجاب ، وكلم أباك كفاحًا ، فقال : ياعبدي ، تمنَّ عليَّ أُعطك ، قال : يا رب ! تحييني،فأقتل فيك ثانية ، فقال الرب سبحانه : إنه سبق مني أنهم إليها لا يرجعون ، قال: يارب ! فأبلغ من ورائي ».**

**فأنزل الله تعالى :**

**﴿ولا تحسبنَّ الذين قُتلوا في سبيلِ اللَّه أمواتًا بلْ أحياءٌ عند ربِّهمْ يُرْزَقُونَ﴾ .**

**ابحث في صحة هذا الحديث وضعفه.**

**○ الجواب :**

بمراجعة طرق هذا الحديث سوف نجد أنه قد :

أخرجه ابن أبي عاصم (٦٠٢) ، وابن ماجة (١٩٠) ، والترمذي (٣٠١٠) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٨٩٠) من طريق :

موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري ، قال : سمعت طلحة بن خراش ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول :

لما قُتل عبد الله بن عمرو بن حرام ، لقيني رسول الله ﷺ ، فقال: « **يا جابر ، ما لي أراك منكسرًا ؟** » ، قال : قلت : يا رسول الله ،

استشهد أبي ، وترك عيالاً وديناً ، قال : « **أفلا أبشرك بما لقى الله به أباك؟** » ، قال : بلى يا رسول الله ، قال : . . . فذكره.

قال الترمذي :

« هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روى عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر شيئًا من هذا ، ولا نعرفه إلا من حديث موسى بن إبراهيم ، ورواه علي بن المديني وغير واحد من كبار أهل الحديث هكذا عن موسى بن إبراهيم ».

قلت : موسى بن إبراهيم أورده ابن حبان في «الثقات» ، وقال : «وكان يخطئ» ، ووثقه ابن عبد البر هو وطلحة بن خراش كما في ترجمة طلحة بن خراش من «التهذيب» ، وقال النسائي في طلحة : «صالح» .

قلت : حديثهما لا ينزل إن شاء الله عن درجة الحسن.

وقد أخرجه الحاكم (٣/ ٢٠٣-٢٠٤) وصححه.

وأما متابعة عبد الله بن محمد بن عقيل التي ذكرها الترمذي ؛

فأخرجها سعيد بن منصور في «التفسير» (٥٤٠)، وأحمد (٣/ ٣٦١) والحميدي في «المسند» (١٢٦٥) من طريق :

سفيان ، حدثنا محمد بن علي بن ربيعة السلمي ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر ، قال :قال لي رسول الله ﷺ :

« **يا جابر ، أما علمت أن الله عز وجل أحيا أباك ، فقال له : تمنَّ عليَّ، فقال : أُردُّ إلى الدنيا ، فأُقتل مرة أخرى ، فقال : « إني قضيت الحكم**

**أنهم إليها لا يرجعون ».**

قلت : عبد الله بن محمد بن عقيل مختلف فيه ، والراجح من أمره أنه صدوق حسن الحديث ، قد احتجَّ به الأئمة الكبار كأحمد ، والحميدي ، والبخاري .

ومحمد بن علي بن ربيعة السلمي ، أورده ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٩٦٢) ، وقال:

« وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : شيعي صدوق لا بأس به ، صالح الحديث ، وفي الطبقة الثالثة من ثقات ابن حبان : محمد بن علي السلمي ، من أهل الكوفة ، يروي عن ابن عقيل ، روى عنه أبو نعيم ».

قلت : فهذا الإسناد لا ينزل عن درجة الحسن.

وقد أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص:٨٩) من طريق :

أبي إسحاق الفزاري ، عن أبي حماد الحنفي ، قال أبو إسحاق : وكان من أوثق أهل زمانه ، عن ابن عقيل ، وهو عبد الله بن محمد بن عقيل، قال : سمعت جابر بن عبد الله . . . فذكره بنحوه ، وفي أوله قصة في استشهاد حمزة وتكفينه.

ومن طريقه أخرجه الحاكم (٢/ ١٢٠) ، وقال:

« صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

وتعقبه الذهبي بقوله :

« أبو حماد هو المفضل بن صدقة ، قال النسائي : متروك ».

قلت : وقال ابن معين : « ليس بشيء » ، وقد وثقه عطاء بن

مسلم ، والظاهر أن هذا التوثيق ومثله توثيق أبي إسحاق الفزاري ينصرف إلى شيء آخر غير الضبط ، والله أعلم.

ثم وجدته عند ابن جرير (٧/ ٣٨٨) ، وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٩٣) من طريق :

محمد بن إسحاق ، حدثني بعض أصحابي عن عبد الله بن عقيل ابن أبي طالب ، قال سمعت جابر. . . فذكره.

قلت : وابن إسحاق موصوف بالتدليس ، وهو وإن صرح فيه بالسماع إلا أنه أبهم اسم شيخه ، وهذا قد يكون تدليسًا بإبهام اسم الشيخ حتى لا تُعلم عينه فيظهر عيبه.

**○ التدريب الخامس :**

**ابحث في صحة الحديث التالي ، وهل تتحق في بعض أسانيده شروط الصحة ؟**

**« قل:اللهم قني شر نفسي ، واعزم لي على أرشد أمري ، اللهم اغفر لي ما أسررت وما أعلنت ، وما أخطأت وما عمدت ، وما علمت وما جهلت ».**

**○ الجواب :**

هذا الحديث : قد أخرجه الحاكم (١/ ٥١٠) من طريق :

إسرائيل بن يونس ، عن منصور ، عن ربعي بن حراش ، عن عمران بن حصين ، عن أبيه :

أنه أتى النبي ﷺ قبل أن يُسلم ، فلما أراد أن ينصرف ، قال : ما أقول ، قال : « **قُل اللهم قني شر نفسي ، واعزم لي أرشد أمري** ».

فقالها ، ثم انصرف ، ولم يُسلم ، ثم أسلم ، فقال : يا رسول الله ، فما أقول الآن وقد أسلمت ، قال : . . . فذكره.

قال الحاكم :

« حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ».

**قلت** : رواية ربعي عن عمران ليست على شرط أحدهما ، فإن البخاري ومسلمًا لم يخرجا هذه الترجمة ، والعبرة بالرواية المترجمة ، لا برواية كل منهما على الانفراد ، **وإن كان سند الحديث صحيحًا**.

**وقد خولف إسرائيل في رواية هذا الحديث ؛**

فأخرجه أحمد (٤/ ٤٤٤) :

حدثنا حسين ، حدثنا شيبان ، عن منصور ، عن ربعي بن حراش، عن عمران بن حصين أو غيره : أن حصـينًا أو حصينًا - كذا في المطبوعة - أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا محمد ، لعـبد المطلب كان خيرًا لقومه منك ، كان يطعمهم الكبـد والسنام ، وأنت تنحرهم ،فقال له النبي ﷺ ما شـاء الله أن يقول له ، فقـال له : ما تأمرني أن أقـول ، قال : . . . فذكره.

قلت : **وهذا إسناد صحيح** إلى ربعي ، ولا يعكره إلا التردد فيه ، وهو مما يُعلُّ به السند عند المحققين ، ولكن كما ترى ،فإن شيبان النحوي قد رواه عـلى هذا الوجه من حـيث التردد فـيه ، وخـالفه إسـرائيل على التثبت فيه من رواية عمران.

وقد وافق إسرائيل على روايته زكريا بن أبي زائدة ، وعمرو بن أبي قيس عند النسائي في «اليوم والليلة» (١٠٠١و١٠٠٢).

قلت : **فصح الحديث ، من هذا الوجه.**

**وللحديث طريق آخر عن عمران بن الحصين ، وفي أوله زيادة :**

وهو : مـا أخرجـه البـخـاري في «التاريخ الـكبيـر» (١/ ٢/ ١) ، والترمذي (٣٤٨٣) من طريق :

شبيب بن شـيبة ، عن الحسن البصري ، عن عـمران بن حصين ، قال : قال النبي ﷺ لأبي : « **يا حصين ، كم تعبـد اليوم إلهاً ؟** » ، قال

أبي : سبعة ، ستًا في الأرض ، وواحدًا في السماء ، قال :

« **فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك ؟** » ، قال : الذي في السماء ، قال:

« **يا حصين ، أما إنك لو أسلمت علمتك كلمتين تنفعانك** » .

قال : فلما أسلم حصين ، قال: يا رسول الله، علمني الكلمتين اللتين وعدتني ، قال :

« **قل اللهم ألهمني رشدي ، وأعذني من شر نفسي** ».

قال الترمذي :

« حسن غريب ، وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه ».

قلت : الحسن البصري لم يسمع من عمران بن حصين فيما ذكره الإمام أحمد وابن المديني، **فالسند على هذا التقدير من هذا الوجه وبهذا اللفظ منقطع.**

**○ التدريب السادس:**

**خرِّج الحديث التالي ، وتحقق من شروط صحته .**

**قال النبي ﷺ : « القلس حدث ».**

**ر الجواب:**

نبدأ في البحث عن طرق الحديث ، وبما أن متن الحديث هو المتوفر لدينا ، فيمكننا البحث باستخدام «موسوعة أطراف الحديث النبوي».

وبالرجوع إلى مظنة وجود هذا الحديث ، نجد أن الموسوعة تعزوه إلى «سنن الدارقطني».

وبالرجوع إلى هذا المصدر ، نجد أنه قد روي فيها من طريق :

سوار بن مصعب ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، مرفوعًا به.

وقال الدارقطني عقب تخريجه :

« **سوار متروك ، ولم يروه عن زيد غيره** ».

فهذه علامة على ضعف هذا الحديث ، بل وغرابته ، ونكارته من جهة السند ومن جهة المتن.

**فأما نكارته من جهة المتن** : فلمخالفته أحاديث أخرى صحيحة تدل على أن الحدث هو ما خرج من أحد السبيلين ، بخلاف هذا الحديث.

**وأما نكارته من جهة السند** : فلتفرد سوار به ، وسوار قد جرحه الدارقطني بجرح شديد.

وبمراجعة ترجمته نجد أنه ليس من رجال الكتب الستة ، ولأجل

ذلك لم يترجم له المزي ، ولا الحافظ ابن حجر في «التهذيبين» ، فهذا يدلنا على ضرورة الرجوع إلى ترجمته في كتب الضعفاء ، ومن أوسعها وأشملها كما تقدَّم ذكره : «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي.

وبالرجوع إلى ترجمته هناك ، نجد أن العلماء قد تكلَّموا فيه بكلام شديد ، فقال ابن معين : « ليس بشيء » ، وقال البخاري : « منكر الحديث » ، وقال النسائي : « متروك » ،وقال أبو داود : « ليس بثقة ».

وقد تفرد بهذا المتن المنكر ، فهذا التفرد منه مع وهاء حاله مما لا يُقبل منه ، والله أعلم.

**التدريب السابع:**

**روى موسى بن عبيدة ، عن أخيه عبد الله بن عبيدة ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ :**

**« من قضى نُسكه ، وسلم المسلمون من لسانه ويده ، غُفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر »**

**اكتشف ما في هذا السند من أسباب ضعف.**

**الجواب:**

نبدأ أولاً بدراسة اتصال هذا السند :

**(١) بين عبد الله بن عبيدة ، وبين جابر بن عبد الله رضي الله عنه :**

فنرجع إلى ترجمة عبد الله بن عبيدة من «التهذيبين» ، فنجد أنه قد ورد فيهما ، ما نصه :

**« روى عن جابر بن عبد الله ، وقيل : لم يسمع منه ».**

قلت : هذه الصيغة : «قيل» من صيغ التمريض ،وهي لا تنفك عن ضعف ما ، فلا بد من التثبت من هذا القول هل يصح أم لا ، لا سيما وقد ورد في ترجمة عبد الله بن عبيدة أنه قد سمع من الصحابة.

فنراجع ترجمته من كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم .

وعند الرجوع إلى ترجمته فيه ، سوف نجد قولاً لابن معين يدل على الانقطاع.

قال (ص: ١١- ١١٢) :

« عبد الله بن عبيدة - أخو موسى بن عبيدة - عن جابر ، لم يسمع من جابر شيئًا ».

فهذا النص قاطع بالانقطاع بينهما ، وهو بخلاف ما لو قال : « لا يُعرف له سماع »،فهذا القول الأخير أضعف في الدلالة من القول الأول، فعدم وقوف الناقد على سماع أحد الرواة من راوٍ آخر لا يقتضي بحال ثبوت الانقطاع ، فقد يقف غيره من العلماء على ما يثبت السماع ، كما مثلنا له من قبل.

وأما قول الناقد : « لم يسمع من فلان شيئًا » فهذا قاطع على عدم السماع ، ومن ثمَّ فإن رواية عبد الله بن عبيدة من جابر -رضي الله عنه- مرسلة ، والله أعلم.

**(٢) سماع موسى بن عبيدة من أخيه عبد الله :**

وهذا متاح جدًا ، وقد ذكر من ترجم له روايته عن أخويه عبد الله ومحمد.

ويبقى الآن دراسة أحوالهما من جهة الجرح والتعديل ، ونبدأ بـ :

**(١) عبد الله بن عبيدة :**

قلت : قد وثقه جماعة من الأئمة ، منهم يعقوب بن شيبة ، والدارقطني ، وقال النسائي : « ليس به بأس » ، وخرَّج له البخاري في «الصحيح».

وخالفهم جماعة ، فقال أحمد : « موسى بن عبيدة وأخوه لا يُشتغل بهما » ، وقال ابن معين : « هو أخو موسى بن عبيدة ، ولم يرو

عن عبد الله بن عبيدة غير موسى بن عبيدة ، وحديثهما ضعيف » ، وفي رواية ، قال : «ليس بشيء» ، وقال ابن عدي : « تبيَّن على حديثه الضعف » .

قلت : والذي يظهر لي أن من ضعفه من الأئمة فإنما ضعفه لما وجد من مناكير في أحاديثه التي يرويها عنه أخوه موسى بن عبيدة ، وأما عبد الله فهو في نفسه ثقة أو صدوق كما ورد عن بعض العلماء ، وكأنه لأجل هذا احتجَّ به البخاري في «صحيحه» من غير رواية أخيه عنه .

وهذا ما استظهره الحافظ المزي - رحمه الله - فقال في «تهذيب الكمال» :

**« وقول يحيى بن معين : « لم يرو عنه غير أخيه موسى » ليس كذلك ، بل قد روى عنه غيره كما تقدَّم ، وكأنه إنما ضعفه لذلك ، لأن موسى ضعيف عنده ، وكذلك أحمد ، وقد وثقه غير واحد » .**

وهو الذي اعتمده الحافظ ابن حجر في «التقريب» ، فقال : « **ثقة** » .

**(٢) موسى بن عبيدة :**

أكثر أهل العلم على ضعفه ووهائه .

قال يحيى بن سعيد : « كنا نتقي حديث موسى بن عبيدة تلك الأيام ، ثم كان بمكة ، فلم نأته » ، وقال أحمد : « ليس بشيء » ، وقال: « منكر الحديث » ، وقال النسائي : « ليس بثقة » .

وكلام أهل العلم في تضعيفه وجرحه كثير جدًا .

**○ التدريب الثامن:**

**في التدريب السابق : قد روى الحديث بالسند المذكور : أحمد بن منيع ، حدثنا مروان بن معاوية ، حدثنا موسى به.**

**وتابع أحمد بن منيع على هذه الرواية : أيوب بن محمد الوزان.**

**ورواه زهير بن حرب ، عن مروان بن معاوية ، عن موسى ، عن أخيه عبد الله ، عن أبيه ، عن جابر به.**

**فأي هذين الإسنادين أصح ؟**

**○ الجواب:**

بالنظر في هذه الأسانيد ، نجد أنه قد اختلف فيها على مروان بن معاوية .

فرواه أحمد بن منيع ، وأيوب بن محمد الوزَّان ، عنه بالسند الناقص دون زيادة : (عن أبيه ).

وخالفهما زهير بن حرب ، فرواه عن مروان بن معاوية بسنده ، إلا أنه زاد فيه : (عن أبيه).

وقبل البدأ في الترجيح ، لابد لنا أولاً أن ننظر في حال مروان بن معاوية هذا ، هل هو ثقة ، أم أنه ممن خف ضبطه ، أو تُكلِّم فيه بما يوجب الحمل عليه في هذا الاختلاف ، ومن ثمَّ الحكم عليه بالاضطراب في سند هذا الحديث.

فنرجع إلى ترجمته في «التهذيب» ، لنجد أنه ثقة ثبت ، إلا أنهم

عابوا عليه روايته عن المجاهيل ، وهذا لا تعلُّق له بروايتنا هذه.

ومن ثمَّ فالظاهر أنه لابد من الترجيح بين هاتين الروايتين.

فننظر الرواة عن مروان بن معاوية ، ومكانتهم من الجرح والتعديل والحفظ ، فنجد أن :

**أحمد بن منيع : ثقة حافظ .**

**وأيوب بن محمد الوزَّان : ثقة.**

**وزهير بن حرب : كذلك ثقة ثبت.**

فهذا يدلنا على أن زهير بن حرب قد خالف من هو أثبت منه ، وأكثر عددًا ، فروايته مما أخطأ فيه ، وزيادة : « عن أبيه » زيادة شاذة .

**والمعروف في هذا السند : من رواية :**

مروان بن معاوية ، عن موسى بن عبيدة ، عن أخيه عبد الله ، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - دون ذكر : (عن أبيه) ، والله أعلم.

**التدريب التاسع:**

**روى أبو زيد النحوي ، عن أبي عمرو بن العلاء ، عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - :**

**أن النبي ﷺ كان له منديل أو خرقة ، فإذا توضأ مسح وجهه.**

**ورواه عبد الوارث بن سعيد ، عن أبي عمرو ، عن إياس بن جعفر ، عن رجل ، عن النبي ﷺ.**

**اذكر الوجه المحفوظ في هذه الرواية.**

**الجواب:**

بالنظر إلى هذين السندين ، نجد أنه قد اختلف فيهما على أبي عمرو بن العلاء على وجهين.

فأول ما نبدأ به ننظر ترجمة أبي عمرو بن العلاء ، ومكانته من الجرح والتعديل والحفظ ، حتى نستطيع أن نقرر ، هل اضطرب في هذا السند أم لا ؟

وبمراجعة ترجمته من «التهذيب» نجد أنه ثقة ، قد وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم الرازي : « ليس به بأس » ، وكذا قال أبو خيثمة ، وقال الحافظ في «التقريب» : « ثقة ».

فهذا يدلنا على أن الخلاف عليه في هذا السند مرده إلى وهم أحد الرواة عنه.

فننظر في تراجم الرواة عنه .

فأما : **أبو زيد النحوي ، فهو سعيد بن أوس** :

فقد وثقه صالح جزرة ، وقال ابن معين : « كان صدوقًا » ، وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يحمد القول فيه ، ويرفع شأنه ، ويقول : «هو صدوق » ، وقال الحاكم : « كان ثقة ثبتًا» ، ووثقه أبو عبيد.

وأما الساجي فقال : « كان قدريًا ضعيفًا ، غير ثبت ».

قلت : هذا جرح مبهم ، وقد يفسَّر بما أورده ابن حبان في «المجروحين» ، حيث قال : « يروي عن ابن عون ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار ، ولا الاعتبار إلا بما وافق فيه الثقات ».

ثم أورد له حديثًا عن ابن عون أخطأ في روايته.

قلت : فمثله لا يُطلق القول بجرحه مطلقًا لخطئه في حديثه عن ابن عون ، وإلا فهو ثقة في باقي الرواة ، وكأنه لأجل ذلك قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام ».

**وأما عبد الوارث بن سعيد ، فهو ثقة ثبت ، كان يحيى بن سعيد يثبته ، فإذا خالفه أحد من أصحابه كان يحيى يقول : « ما قال عبد الوارث ؟ » ، وقال النسائي : « ثقة ثبت » ، وقال ابن معين : « ثقة »** ، وذكره ضمن أثبت شيوخ البصريين.

فمثله أوثق من سعيد بن أوس ، ولا شك ، فروايته هي المحفوظة، وأما رواية سعيد بن أوس فهي شاذة أو منكرة.

**والآن**: يبقى النظر في باقي مهمات السند المحفوظ من الاتصال ،

وعدالة الرواة وضبطهم.

**فأما : إياس بن جعفر :**

فبالرجوع إلى «التهذيبن» نجد أنه لم يُترجم له فيهما ، فهو إذًا ليس من رجال الكتب الستة .

فنراجع ترجمته في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، فإنه من أجمع الكتب في الرجال ، وفيه جملة كبيرة من رجال الكتب الستة وغيرها.

وبالرجوع إليه ، نجد أن ابن أبي حاتم قد ذكره هناك (١/ ١/ ٢٧٧) وقال :

« مرسل عن النبي ﷺ ، روى عنه أبو عمرو بن العلاء ، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك ، زاد أبو زرعة : يُعدُّ في البصريين ».

فهذا يدل على أن هذا السند المحفوظ معلول بالإرسال أيضًا ، بالإضافة إلى الإبهام في راويه عن إياس ، فهو في حكم جهالة العين ، ومن ثمَّ فهذ السند مع كونه محفوظًا عن أبي عمرو بن العلاء ، إلا أنه شديد الضعف ، ولا يثبت عن النبي ﷺ ، والله أعلم.

**التدريب العاشر:**

روى محمد بن حميد الرازي ، حدثنا سلمة بن الفضل ، عن محمد ابن إسحاق ، عن حميد ، عن أنس :

أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر.

ورواه عمرو بن عامر الأنصاري ، قال : سمعت أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة.

قلت : فأنتم ، ما كنتم تصنعون ؟ قال :

كنا نصلي الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم نُحدث.

قال الترمذي : « حديث حميد ، عن أنس حديث حسن غريب من هذا الوجه ،والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر الأنصاري ، عن أنس ».

فسِّر عبارة الترمذي السابقة في ضوء ما تقدَّم دراسته.

**الجواب:**

هذه العبارة من الترمذي - رحمه الله - تُشير إلى أن الحديث من طريق حميد الطويل عن أنس لا يُحفظ ، وإنما يُحفظ من طريق ، عمرو ابن عامر الأنصاري.

وذلك لأن السند إلى حميد الطويل فيه ضعف ، من جهة : شدة ضعف محمد بن حميد الرازي ، فقد وهاه غير واحد من أهل العلم ، وكذبه بعضهم.

وكذلك فقد تفـرد به محمد بن إسحاق ، ومـثله لا يُحتمل منه هذا التفرد ، لا سيما وقد عنعنه ، وهو موصوف بكثرة التدليس ، ولا يُحتمل منه مـا لا يُصرح فـيـه بالسمـاع ، وحـمـيـد الطويل له أصـحاب ثقـات متوافـرون ، فإن تفرد من هو في مثل مـحمد بن إسحـاق عنه بحديث ، ولم يُشاركه أصحاب حميد الكبار فيه ، فهذا يدل على نكارة في السند ، وقد تقدَّم شرح هذه المسألة.

وكذلك فإن سـياق حديث عمـرو بن عامر عن أنس بخـلاف سياق حديث حمـيد عن أنس ، وذلك في الزيادة الواردة في أوله : « **طاهراً أو غير طاهر** » ، فهذه الزيادة لابد فـيها من تثبت وسـعة حفظ من زادها ، وهذا منتف كمّا ترى ، والله أعلم.

# فهرس
# أطراف الأحاديث والآثار

# فهرس
## أطراف الأحاديث والآثار


| طرف الحديث | الصفحة |
|---|---|
| اجعلوا مكان الدم خلوقًا | ٣٣ |
| احتج آدم وموسى | ٣٩ |
| اذبحوا على اسمه ، وقولوا: بسم الله | ١١ |
| استعتبوا الخيل ، فإنها تعتب | ٧٦ |
| انتشل النبي عرقًا من قدر فأكل | ٤٠ |
| إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقل: الحمد لله | ٣٦ |
| ألا رجل يحملني إلى قومه ؟ | ١٠٦ |
| أن رجلاً قال: يا رسول الله ! أنبي كان آدم | ١١٣ |
| أن رسول الله نهى أن يبال في الجحر | ٥٥ |
| أن النبي كان له منديل أو خرقة | ١٣٠ |
| أن النبي كان يتوضأ لكل صلاة | ١٣٣ |
| إن الله عز وجل أخذ ذرية آدم من ظهره | ٩٤ |
| إن مجوس هذه الأمة المكذِّبون | ٤١ |
| تعرق رسول الله ﷺ كتفًا | ٤٠ |
| تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة | ٧٠ |

| طرف الحديث | الصفحة |
| --- | --- |
| ثلاث جدهن جد وهزلهن جد | ٨ |
| ثلاث لا يجوز اللعب فيهن | ٢٥ |
| ثلاث لا يلعب بهن | ٢٣ |
| ثلاث اللاعب فيهن كالجاد | ٢٤ |
| ثلاث ليس فيهن لعب | ٢١ |
| الخير بقدر والشر ليس بقدر | ٧٩ |
| صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته | ٩٦ |
| قل اللهم ألهمني رشدي | ١٢٢ |
| قل اللهم قني شر نفسي | ١٢٠ |
| القلس حدث | ١٢٣ |
| كان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة | ١١ |
| كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح | ٣٩ |
| كان النبي يتوضأ عند كل صلاة | ١٣٣ |
| كفر تبرؤ من نسب وإن رقَّ | ١٢ |
| كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس | ١١١ |
| لا تسافر امرأة فوق ثلاثة | ٩٨ |
| لا تكذبوا عليَّ ، فإن من كذب عليَّ | ٣٥ |

| طرف الحديث | الصفحة |
| --- | --- |
| لا يجوز اللعب في ثلاث | ٢١ |
| لا ينظر الله إلى رجل أتي رجلاً | ١٠ |
| ليس على من أتى بهيمة حدٌّ | ٩٩ |
| ما كلَّم الله أحدًا قطُّ إلا من وراء حجاب | ١١٦ |
| من ابتلى من هذه البنات بشيء | ٩٢ |
| من استطاع أن يموت في المدينة فليفعل | ٢٨ |
| من استطاع منكم ألا يموت إلا بالمدينة | ٣١ |
| من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت | ٣١ |
| من أتى بهيمة فاقتلوه | ٩٩ |
| من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم | ٩٣ |
| من طلب الدنيا حلالاً | ٣٧ |
| من طلق أو حرَّر أو نكح | ٢٢ |
| من طلق أو نكح لاعبًا | ٢٤ |
| من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز | ٢١ |
| من قضى نسكه وسلم المسلمون | ١٢٥ |
| من كذب بالقدر فقد كفر | ٧٩ |
| من لم يدع الله غضب عليه | ٣٣ |

| طرف الحديث | الصفحة |
| --- | --- |
| من نكح لاعبًا أو طلَّق | ٢٤ |
| المنتزعات والمختلعات هن المنافقات | ٥٢ |
| يا جابر! أما علمت أن الله أحيا أباك | ١١٧ |
| يا جابر ! ما لي أراك منكسرًا | ١١٦ |
| يا حصين ! أما إنك لو أسلمت | ١٢٢ |
| يا حصين ! كم تعبد اليوم إلهًا | ١٢١ |
| يُعقُ عن الغلام شاتان | ١١ |

# فهرس
# الجرح والتعديل

# فهرس الجرح والتعديل


| اسم الراوي | الصفحة |
|---|---|
| أبان بن تغلب | ٧٤ |
| أحمد بن عبدة الضبي | ٧٥ |
| أحمد بن منيع | ١٢٨، ١٢٩ |
| أيوب بن محمد الوزان | ١٢٨، ١٢٩ |
| إبراهيم بن أدهم | ٨٩ |
| إبراهيم بن العلاء بن الضحاك | ٧٥ |
| إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي | ٥٣، ٨٠، ١٠٥ |
| إسرائيل | ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٢٠، ١٢١ |
| إياس بن جعفر | ١٣٢ |
| أبو بكر بن عياش | ٧٢ |
| أبو حماد المفضل | ١١٨ |
| أبو خالد الأحمر | ٩، ١٠ |
| أبو عمرو بن العلاء | ١٣٠، ١٣٢ |
| أبو يحيى القتات | ١١٠ |
| أبي الصلت الهروي | ٨٩ |

| اسم الراوي | الصفحة |
|---|---|


ابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز

١٠، ١١، ٤١، ٤٢، ٨٦، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤

بشر بن عمر ٨٣، ١٠٤

بشير بن شعيب بن أبي حمزة ٦١

بشير بن المهاجر الغنوي ٤٨

بقية بن الوليد ٤١، ٤٣، ٧٦، ٩٤

جابر بن عبدالله ١٢٥

جابر بن يزيد الجعفي ٨٩

حسين بن ذككوان المعلم ٧٢

حنش بن عبدالله السبأي ٢٥، ٢٦، ٥٣، ٥٤، ٨٤، ١٠٣

داود بن عبدالله الأودي ٦٤، ٦٥

الربيع بن نافع ١١٥

زهير بن حرب ١٢٩

زياد بن سعد ١١١

زيد بن سلام ١١٣، ١١٤

سالم بن أبي الجعد ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩

سعيد بن أبي عروبة ٥٧

| اسم الراوي | الصفحة |
| --- | --- |
| سعيد بن أوس | ١٣١ |
| سعيد بن بشير | ٦١ |
| سليمان الشاذكوني | ٦٥ |
| سليمان بن مهران الأعمش | ٤٢، ٥٧ |
| سوار بن مصعب | ١٢٣ |
| شريك بن عبدالله | ٨٩ |
| شعبة بن الحجاج | ٦٧ |
| صالح بن أبي الأخضر | ٤٤، ٤٥ |
| صفوان بن سليم | ٥٣، ٨٠، ١٠٥ |
| طاوس بن كيسان | ٣٦، ١١٢ |
| عبدة بن أبي لبابة | ٩٣، ٩٥ |
| عبدالرحمن بن حبيب بن أردك | ١٥، ١٦، ٧٨، ١٠٢ |
| عبدالرحمن بن مهدي | ٦٦، ١١٩ |
| عبد الكريم بن أبي المخارة | ٨٥ |
| عبدالله بن رجاء بن عمر | ٨٩ |
| عبدالله بن عبيدة | ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨ |
| عبدالله بن لهيعة | ٢٥، ٢٦، ٥٣، ٥٤، ٨٢، ١٠٤ |

| اسم الراوي | الصفحة |
| --- | --- |
| عبدالله بن المحرر | ٨٧، ١٠٣ |
| عبدالله بن محمد بن عقيل | ١١٧، ١١٨، ١١٩ |
| عبدالوارث بن سعيد | ١٣١ |
| عبيد الله بن أبي جعفر | ٥٣، ٥٤، ٨١، ٨٤، ١٠٣، ١٠٤ |
| عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي | ٥٩ |
| عثمان بن صالح | ٨٤، ١٠٤ |
| عثمان بن المغيرة | ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩ |
| عطاء بن أبي رباح | ٧٧ |
| عمارة بن غزية | ٥٩، ٧٣ |
| عمران بن حصين | ١٢٠، ١٢١، ١٢٢ |
| عمرو بن أبي عمرو | ٩٩ |
| عمرو بن عبيد | ٨٨، ١٠٣ |
| عمرو بن مسلم | ١١١ |
| غالب بن عبيدالله الجزري | ٢١، ٢٥، ٢٦، ٥٠، ٥٢، ٧٨، ٧٩، ١٠٢، ١٠٣ |
| فضالة بن عبيد | ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٥٣، ٥٤، ١٠٣ |
| ليث | ١١٢ |
| المثنى بن الصباح | ١٢ |

| اسم الراوي | الصفحة |
| --- | --- |
| محمد بن أبي السري العسقلاني | ٦٦ |
| محمد بن الحسن بن التل الأسدي | ٦٠ |
| محمد بن حميد الرازي | ١٣٣ |
| محمد بن خازم | ٨٩ |
| محمد بن سابق | ٦٢ |
| محمد بن علي بن ربيعة السلمي | ١١٨ |
| محمد بن فليح بن سليمان | ٦٣ |
| محمد بن قيس | ٦٤ |
| مروان بن معاوية | ١٢٨، ١٢٩ |
| معاوية بن سلام | ١١٥ |
| معمر بن راشد | ٦٢، ٨٦، ٩٢، ١٠٣ |
| مكحول الدمشقي | ٣٧ |
| ممطور الحبشي | ١١٤ |
| موسى بن إبراهيم | ١١٦، ١١٧ |
| موسى بن عبيدة | ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨ |
| هشام بن أبي عبدالله الدستوائي | ٥٥ |
| همام بن يحيى | ٥٧ |

| اسم الراوي | الصفحة |
| --- | --- |
| وهب بن جرير | ٦٨ |
| يحيى بن أبي كثير | ٥٧، ١١٣ |
| يحيى بن سعيد القطان | ٦٦، ١٠٩ |
| يزيد بن عبدالله بن قسيط المدني | ٦٩ |
| يعقوب بن حميد بن كاسب | ٧١ |

# فهرس الموضوعات

# فهرس
# موضوعات الكتاب

**الموضوع** **الصفحة**


مقدمة ..... ٥

**الدرس الأول : خطوات البحث والنقد** ..... ٧

المثال الرئيس ..... ٨

**الخطوة الأولى : جمع الطرق** ..... ٩

الوقوف على ما في السند من علة أو شذوذ ..... ٩

إثبات صحة الحديث ، والوقوف على ضبط الراوي ..... ١١

طرق جمع طرق الحديث وأسانيده ..... ١٢

التدريب العملي ..... ١٣

**ترتيب طرق الحديث** ..... ٢٦

(١) حديث أبي هريرة ..... ٢٦

(٢) حديث أبي ذر ..... ٢٦

(٣) حديث عبادة بن الصامت ..... ٢٦

(٤) حديث فضالة بن عبيد ..... ٢٧

(٥) أثر أبي الدرداء الموقوف ..... ٢٧

(٦) أثر ابن مسعود الموقوف ..... ٢٧

(٧) مرسل الحسن البصري ..... ٢٧

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

(٨) مرسل بـن جريج ..... ٢٧
(٩) قـول عطاء بن أبي رباح ..... ٢٧
تدريب عـملي ..... ٢٨
تدريبات للاجـتهاد الشـخصي ..... ٣٣
**الدرس الثاني ، الخطوة الثانيـة : البحث في اتصال السند** ..... ٣٤
**الأول** : أداة التحديث بين كل راو من رواة السند وبين شيخه ... ٣٤
**الثاني**: إذا كانت أداة التحديث تدل على الانقطاع ..... ٣٥
**الثالث**: إذا كان راوي الحديث عن النبي ﷺ من التابعين ..... ٣٥
**الرابع**: إن كانت أداة التحديث بالعنعنة «عن» وما في حكمها .. ٣٦
التثبت من الانقطاع وعدم السماع ..... ٣٨
تنبيه ..... ٤٠
**الخامس**: إذا كان أحد رواة السند من الموصوفين بالتدليس .... ٤١
رواية ابن جـريج ، عن عطاء بن أبي رباح ..... ٤٢
من الممكن التغاضي عن التـصريح بالسماع ..... ٤٣
**السادس**: إذا كان الراوي موصوفًـا بالتسوية ..... ٤٣
**السابع**: إذا كان الراوي ثقة ، ولم ينسب إلى التدليس ، وسماعه من شيخه غير متحقق إلا في عدد معين من الأحاديث ..... ٤٤
**الثامن**: من اختلطت أحاديثه عن شيخـه ، فمنها ما هو سماع ،

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


ومنها ما وجده عنده مكتوبًا ليس بسماع ..... ٤٤

**التاسع**: إدراك الراوي لشيخ لا يعني بالضرورة سماعه منه ..... ٤٥

خطوات البحث في شرط الاتصال ..... ٤٦

ما نهتم بالبحث فيه ضمن ترجمة الراوي ..... ٤٦

**خطوات البحث في المراجع** ..... ٤٧

المثال الأول ..... ٤٨

المثال الثاني ..... ٤٨

تطبيق ..... ٤٩

تدريب عملي ..... ٥٥

تدريبات للاجتهاد الشخصي ..... ٥٧

**الدرس الثالث ، الخطوة الثالثة:**

البحث في ضبط وعدالة الرواة ..... ٥٨

البحث في عدالة الرواة ..... ٥٨

أهم ما يوليه الباحث اهتمامه فيما يتعلق بعدالة الرواة ..... ٥٨

أهم ما يوليه الباحث اهتماه فيما يتعلق بضبط الرواة والجرح والتعديل ..... ٥٨

(١) التثبت من لفظ الجارح أو المزكي ..... ٥٩

**مثال** : عبيد الله بن عبدالمجيد الحنفي ..... ٥٩

**الموضوع** **الصفحة**

(٢) قد يذكـر بعض النقاد الراوي ضمن الضـعفاء اعتـمادًا على قول بعض الأئمة فيه ، ظنًا منه بأن ما ورد فيه من قبيل الجرح... ٥٩

**مثال:** عمارة بن غزية، أحد الثقات..... ٥٩

(٣) لابد من التثبت من لفظ الجـارح ، فإن بعض الأئمة ينقلون الجرح على المعنى ، فيختلف مقتضاه، ومثله التعديل..... ٦٠

**مثال :** محمد بن الحسن التل الأسدي..... ٦٠

- سعيد بن بشير..... ٦١

- بشر بن شعـيب بن أبي حمزة..... ٦١

(٤) بعض العلماء قد يطلق «التوثيق» بمعنى العدالة لا الضبط.. ٦٢

- محمـد بن سابق..... ٦٢

(٥) قد يُطلق الناقد لفظ التـوثيق على أحد الرواة ، ثم قد يُطلق بعد لفظ التـجريح ..... ٦٢

- **مثال:** محمد بن راشد المكحولي..... ٦٢

(٦) إذا اختلف حكم الناقد في أحد الرواة ، فورد عنه التوثيق ، والتجريح ، ولم يكن هناك مجال للتوفيق بينهما ..... ٦٣

(٧) لا يُقبل الجرح من الجارح إذا كان فيه تحامل..... ٦٣

**مثال:** محمد بن فليح بن سلميان..... ٦٣

(٨) لابد من التثبت من عزو أقوال الجارحين والمزكين..... ٦٤

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


**مثال:** محمد بن قيس ..... ٦٤

داود بن عبدالله الأودي ..... ٦٤

(٩) وصف الراوي بسعة الرواية والحفظ ، لا يقتضي وصفه بالضبط أو بالعدالة ..... ٦٥

**مثاله:** الشاذكوني : سليمان بن داود ..... ٦٥

**مثال :** محمد بن أبي السري العسقلاني ..... ٦٦

(١٠) لابد من النظر في الرواة عن الراوي عند دراسة حاله من جهة الجرح والتعديل ..... ٦٦

**أمثلة** ..... ٦٦

(١١) من عُرف بالتعنت لم يُقبل منه الجرح ..... ٦٨

(١٢) لابد من التثبت من مستند الجرح ..... ٦٨

**مثال:** وهب بن جرير بن حازم ..... ٦٨

**مثال:** يزيد بن عبدالله بن قسيط المدني ..... ٦٩

(١٣) رواية الثقة لحديث باطل لا يقدح فيه إذا كان على التوهم. ٧٠

(١٤) النظر في سبب الجرح ..... ٧١

**مثال:** يعقوب بن حميد بن كاسب ..... ٧١

(١٥) خطأ بعض الثقات لا يدفع عنهم وصف التوثيق ..... ٧٢

**مثال:** أبو بكر بن عياش ..... ٧٢

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

(١٦) لا اعتبار بالجرح المبهم ، إن ورد بمقابله تعديل معتمد. . . ٧٢
**مثال:** حسين بن ذكوان المعلم. . . . . ٧٢
**مثال:** عمارة بن غَزِيَّة. . . . . ٧٣
(١٧) لا يُلتفت إلى جرح الجارح إن اختلفت المذاهب بينه وبين من يجرحه. . . . . ٧٣
**مثال:** أبان بن تغلب . . . . . ٧٤
أحمد بن عبدة الضبي. . . . . ٧٥
(١٨) الطعن في حديث من أحاديث الراوي لا يعني الطعن في جميع رواياته. . . . . ٧٥
**مثال:** إبراهيم بن العلاء بن الضحاك. . . . . ٧٥
- عودة إلى المثال الرئيس. . . . . ٧٧
**تراجم رواة السند**. . . . . ٧٧
- يوسف بن ماهك. . . . . ٧٧
- عطاء بن أبي رباح. . . . . ٧٧
- عبدالرحمن بن حبيب بن أردك. . . . . ٧٨
- الحسن بن أبي الحسن البصري. . . . . ٧٨
- غالب بن عبيدالله الجزري. . . . . ٧٩
**دراسة أحوال رواة حديث أبي ذر**. . . . . ٨٠

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


- صـفـوان بن سليم ..... ٨٠
- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ..... ٨٠

**دراسة أحوال رواة سند عباة بن الـصامت ، جرحًا وتعديلاً ..... ٨١**

- عبـدالله بن أبي جعـفر ..... ٨١
- عبدالله بن لهيعة ..... ٨٢
- بشر بن عـمر ..... ٨٣

**دراسة أحوال رواة حـديث فضالة بن عـبيد ..... ٨٤**

- حنش بن عبدالله السبأي ..... ٨٤
- عبيدالله بن أبـي جعفر ..... ٨٤
- عبدالله بن لهيعة ..... ٨٤
- عثمان بن صالح ..... ٨٤

**دراسة أحوال رواة سند أثر بن مـسعود ..... ٨٥**

- عبدالكريم ..... ٨٥
- ابن جـريج ..... ٨٦

**أثر أبـي الدرداء ..... ٨٦**

- قتادة بن دعامة السدوسي ..... ٨٦
- معمر بن راشد ..... ٨٦
- عبدالله بن المحرر ..... ٨٧

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

- تدريبات للاجتهاد الشخصي..... ٨٩
**الدرس الرابع ، الخطوة الرابعة: التحقق من انتفاء الشذوذ والعلة** ٩٠
**خطوات التحقق من انتفاء الشذذ أو العلة ، أو وقوع أحدهما في السند** ..... ٩١
(١) بعد جمع الطرق ، يبدأ الباحث بالنظر في الاختلاف على الرواة في هذه الطرق..... ٩١
(٢) النظر في مسألة التفرد..... ٩٥
(٣) النظر في المتابعة..... ٩٧
(٤) النظر فيما يُنسب إلى الصحابي راوي الحديث من رأيه... ٩٩
(٥) النظر فيما نصَّ عليه العلماء من العلل..... ١٠٠
(٦) لابد من اعتبار السند بالنسبة إلى المتن..... ١٠١
تطبيق ما سبق على المثال الرئيس..... ١٠٢
قد اختلف في سند هذا الحديث على عطاء بن أبي رباح..... ١٠٢
الاختلاف في سند هذا الحديث على الحسن البصري..... ١٠٢
ثم قد اختلف في هذا الحديث على ابن لهيعة، وعلى عبيدالله ابن أبي جعفر..... ١٠٣
الاختلاف على ابن جريج في هذا الحديث..... ١٠٤
يتلخص مما سبق..... ١٠٥

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


التـدريب الأول..... ١٠٦
دراسة اتصـال السند..... ١٠٧
سالم بن أبي الجعد..... ١٠٩
عـثـمـان بن المغـيـرة..... ١٠٩
إسرائيل..... ١٠٩
التدريب الثاني..... ١١١
التدريب الثالث..... ١١٣
دراسة شـرط الاتصال..... ١١٣
سماع معاوية بن سلام من زيد بن سلام..... ١١٣
سمـاع الربيع بن نافع من معـاوية بن سلام..... ١١٤
أبو سلام..... ١١٤
زيد بن سـلام..... ١١٤
معاوية بن سلام..... ١١٥
الربيع بن نافع..... ١١٥
التـدريب الرابع..... ١١٦
التدريـب الخامس..... ١٢٠
التدريـب السادس..... ١٢٣
التدريب الـسابع..... ١٢٥

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


دراسة اتصال السند..... ١٢٥

سماع موسى بن عبيدة من أخيه عبدالله..... ١٢٦

عبدالله بن عبيدة..... ١٢٦

موسى بن عبيدة..... ١٢٧

التدريب الثامن..... ١٢٨

التدريب التاسع..... ١٣٠

التدريب العاشر..... ١٣٣